جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

منهجية البحث العلمي

محاضرات ألقيت وقدمت إلى طلبة السنة أولى ماستر جميع التخصصات:
(قانون دولي- قانون إداري- قانون أعمال- قانون أسرة)

❖ إعداد الدكتورة: صوفيا شراد

السنة الجامعية : 2021-2022

مقدمة

مقدمة

يخضع كل علم في تحقيه وإثباته إلى ضوابط معينة، حيث تتمثل في مجموعة من التوجيهات التي تحكم عمل الباحث في سعيه نحو الوصول إلى حقيقة معينة[1].

وعلى ذلك، تعتبر منهجية البحث العلمي مادة جد هامة، تدرس في جميع العلوم والتخصصات، لأن الباحث يقوم بدراسة الظواهر وفق منهجية معينة لينجح في فهمها وتفسيرها ومن ثم التحكم فيها.

وعلى غرار جامعات العالم، أدرجت الجامعة الجزائرية مقياس منهجية البحث العلمي في جميع مراحل التكوين الجامعي، ابتداء من سنوات الجذع المشترك والليسانس (أي الطور) الأول، والماستر (الطور الثاني) وكذلك الطور الثالث (الثالث).

ويعمل الطالب على ترجمة ما تلقاه من دروس ومحاضرات نظرية في المنهجية في إعداد مشروع التخرج الخاص به أو حتى أطروحة الدكتوراه.

ولقد كان لطلبة الحقوق، في مختلف المستويات، والتخصصات، حظا وافر في التكوين في مقياس المنهجية، حيث تساعدهم كثيرا في تنمية مهاراتهم البحثية وضمان تحصيل ذو جودة وكفاءة.

ويدرس طلبة الاولى ماستر(مرحلة التكوين في الطور الثاني) مادة منهجية البحث العلمي وفقا لبرنامج وزاري، مبرمج في سداسين اثنين: يعنى أولهما بكل ما يندرج في إطار مفهوم البحث العلمي، وثانيهما يخص بدراسة مناهج البحث العملي، وبصفة خاصة، التي يعتمد عليها الباحث القانوني مثل المنهج الوصفي والمقارن.

ولقد اعتمدنا المحاضرات في محورين اثنين على النحو التالي:

المحور الأول: مقدمة في البحث العلمي.

المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

---

[1]– حلمي محمد الحجار، **راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 13.

المحور الأول

مقدمة في البحث العلمي

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن مجتمع متطور، يعيش أفراده الرفاهية في جميع مجالات الحياة، دون الحديث عن مدى اهتمامه بالعلم والبحث العلمي، ومحاولة توفير جميع الإمكانيات المادية والنفسية التي يحتاجها الباحث، في سبيل تحقيق ذاته وتطوير مجتمعه كذلك.

ويقوم الباحث العلمي بتحديد المشكلة التي يعاني منها الأفراد، ليتوقف عند أسباب حدوثها وينجح في إيجاد حلول مناسبة لها، وفق منهجية علمية مدروسة ومضبوطة منذ البداية، وهذا ما يحقق جودة البحث العلمي، والذي أصبح يمثل أحد أهم المؤشرات في تقييم وتصنيف الجامعات العالمية ومراكز البحث الدولية.

I. العلم والمعرفة العلمية:

يرتبط البحث العلمي، باعتباره الوسيلة التي تمكن الباحث من الوصول إلى حل مشكلة معينة، أو اكتشاف حقائق جديدة، ارتباطا وثيقا بمفاهيم متعددة مثل: العلم، المعرفة وكذلك النظريات.

أولا: مفهوم العلم

أكد الكثير من المختصين والباحثين في المنهجية، ومن بينهم "**فان دالين**" على أن العلم هو: "ذلك البناء المتناسق من المعلومات والحقائق ، يبدأ من الواقع وينتهي إلى تفسيره".

وللتعرف أكثر على مدلول العلم، يجب علينا التطرق إلى تعريفه اللغوي والاصطلاحي، خصائصه وكذلك أهدافه ووظائفه.

1- تعريف العلم: يشير مصطلح "العلم" في اللغة، إلى ما يلي:

– العلم جمع علوم: أدرك الشيء بحقيقته، العلم: اليقين والمعرفة.[1]

– أما اصطلاحا ، هناك العديد من التعاريف المتصلة بالعلم، وهذه أهمها:

[1] – المنجد في اللغة والإعلام ، ط37، بيروت، منشورات دار المشرق، 1998، ص527.

أ- "العلم هو المعرفة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم لغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تم دراسته..... العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض". [1]

ب- وعرف كذلك على أنه يمثل "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول مالم تتم دراسته".[2]

ت- كما ورد له تعريف يؤكد على أنه:" مجموع المعارف الوضعية في اختصاص معين، منسقة حسب مبادئ واضحة ومؤكدة بطريقة عقلية في مقابل الشائعة بين عامة الناس، والماورائيات والفلسفة والفن والدين"[3]

ومن خلال هذه التعاريف، نستنتج أن الإنسان يستخدم العلم لفهم وتفسير الظواهر المحيطة به من خلال معرفة العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر والأحداث المرتبطة بها وإيجاد الطرق المناسبة لضبطها والتحكم فيها.[4]

2. خصائص العلم:

يهدف العلم إلى البحث عن العلاقات بين الظواهر، معتمدا على المعرفة المصنفة للوصول إلى النتائج المدعومة بالحقائق فالعقلية العلمية تتطلب خصائص ومميزات[5]، أهمها:

- **التنظيم والضبط:**

إن العلم نتاج نشاط عقلي دقيق ومضبوط وتنظيم لطريقة التفكير والممارسة العقلية ودراسة الظواهر وتحليلها وتصنيفها ووضع القوانين والأحكام لها.[6]

---

[1]- عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص22.

[2]- آكلي تومي، **مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي**، الجزائر: برتي للنشر، ص ص: 35، 36.

[3]- صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 08.

[4]- مصطفى محمود أبو بكر، وأحمد عبد الله اللحلح، **مناهج البحث العلمي**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2017، ص 19.

[5]- إدريس فاضلي، **مدخل للعلوم المنهجية وفلسفة القانون**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص ص:42،41.

[6]- عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص21.

- **التطور اللامحدود:**

كلما تطورت أساليب البحث، ازدادت الاكتشافات العلمية الجديدة، والتي إما أن تضاف للقديمة فتزيد من حجمها ومداها، وإما تعتمد إلى إلغائها بعد إثبات خطئها وعدم موضوعتها، حيث تزول وتهجر الاكتشافات القديمة وتحل محلها النظريات والقوانين العلمية الجديدة.[1]

- **التحليل والتفسير:**

يقوم العلم على التحليل والتفسير، لأنه يستخدم المعرفة العلمية لفهم الظواهر المادية، الطبيعية، والاجتماعية...إلخ، بإتباع أسلوب وطريقة إخضاع هذه الظواهر لمبادئ ونظريات وقوانين تكون أداة وطريقة لإثبات صحتها من عدمها.[2]

- **السببية:**

يعرف السبب بأنه مجموع العوامل أو الشروط وكل أنواع الظروف، التي متى تحققت ترتب عنها نتيجة مطردة، ونستطيع القول بوجود علاقة سببية بين متغيرين (سبب ونتيجة) عندما نجري تجارب عديدة وبنفس الظروف نحصل على نفس النتيجة.[3]

- **اليقين:**

ونقصد باليقين النسبي، أنه كثيرا ما تظهر نظريات جديدة يثبت من خلالها فشل النظريات السابقة.

- **العلم أحكام دقيقة:**

العلم أحكام دقيقة، بعيدة عن التخمين والوهم والتأرجح بين الحقائق العلمية المختلفة، فالقوانين والنظريات والقواعد تصاغ بدقة لا متناهية إلا درجة ضئيلة من الخطأ والتقدير.

---

[1]– رشيد شميشم، **مناهج العلوم القانونية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2006، ص 24.

[2]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص 37.

[3]– حسن عبد المنعم، **إعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية**، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996، بدون صفحة.

- **المنهجية:**

يستخدم العلم المنهج في الوصول إلى النتائج، سواء كان ذلك في عملية جمع المعلومات أو عملية التحليل والتفكير.[1]

3. أهداف ووظائف العلم:

تتمثل أهداف ووظائف العلم في الاكتشاف والتفسير، الضبط والتحكم وكذلك التنبؤ.

أ- فهم الظواهر وتفسيرها:

يهدف العلم إلى فهم الظواهر المختلفة وتفسيرها، ولا يقصد هنا بفهم الظواهر ووصفها فقط، بل يتعدى ذلك إلى تقديم تفسير علمي لها، لكيفية حدوثها وأسبابها والقوانين التي تحكمها والعلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى.

ب- وضع القواعد والنظريات العلمية:

يترتب على عملية البحث والاستكشاف والتقصي في العلم، وضع النظريات والمبادئ والقواعد التي تحكم الظاهرة المطروحة للدراسة والتفسير[2].

وهذه المرحلة تعتبر نتيجة طبيعية لعملية الدراسة والمقارنة والتحليل الذي يسمح للباحث تنفيذ القواعد والنظريات والتي تساعده على اختراع معظم معطيات الظاهرة المدروسة.[3]

وتمثل القوانين المتوصل إليها، النتيجة المتوخاة من البحث والتجريب والاستكشاف والتفسير، فإذا تم وضع هذه القوانين والقواعد انطلاقا من نتائج تحليل واختبار المتماثلات بعد المقارنة والجمع، أمكن القول أن كل المتشابهات تخضع لقانون أو قاعدة كذا[4].

---

[1]- عبد القادر حوبة، **مناهج العلوم القانونية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى، 2010/2009، بدون صفحة.

[2]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص15.

[3]- أكلي تومي ، مرجع سابق، ص 42.

[4]- المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

ج- التنبؤ:

ويقصد بالتنبؤ توقع الحوادث في المستقبل على غرار ما كان منها في الماضي، وفقا لشروط معينة ولأن الحاجة الإنسانية إلى معرفة ما سيكون بهدف الاستعداد له، بقصد مواجهته بما يناسبه فإن العلم يهدف إلى التنبؤ، بما سيكون اعتمادا على ما كان، واستنادا إلى مبدأ الحتمية، وبه يكون أداة تجاوز الحاضر لمعرفة المستقبل.[1]

د- التحكم والضبط:

يرتبط بعملية التحكم، عملية الضبط، باعتبارها هي كذلك من أهداف العلم، ويعني الضبط هو عملية التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، بحيث تجعل هذه الظاهرة تتم أو تمنع وقوعها .[2]

وبخصوص التساؤل حول إمكانية التحكم في جميع الظواهر وضبطها ؟ يمكن القول أنه إذا كانت ظواهر العلوم الطبيعية، يمكن أن تخضع للتحكم والضبط من خلال الملاحظة والتصميم الدقيق للتجربة، إلا أن هناك القليل من الظواهر الاجتماعية التي يمكن أن تخضع للتحكم والضبط، وبالتالي، يقال عادة بأن شرح وتفسير الظواهر الإنسانية هو تفسير احتمالي، بينما تفسير الظواهر الطبيعية هو تفسير استنباطي، والتفسير الأول أضعف من الثاني نظرا لقدرته التنبؤية المحدودة.[3]

ثانيا: مفهوم المعرفة العلمية

تساعد معرفة الحقائق الإنسانية، على فهم المسائل والقضايا التي تواجه الباحث في حياته العلمية، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها الفرد، يستطيع أن يتعلم كيف يتخطى العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة.[4]

---

[1]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق،ص18.

[2]- مصطفى محمود أبو بكر، احمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص ص.20.21.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 20،21.

[4]- ماجد محمد الخياط، **أساليب البحث العلمي**، الأردن: دائرة المكتب الوطنية، 2010، ص18.

1. تعريف المعرفة العلمية:

تعني كلمة "معرفة" الإحاطة بالشيء، أي العلم به [1]، وهي على ذلك، مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمشاهدات والحقائق التي تتكون لدى الفرد نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به.[2]

كما عرفت كذلك، على أنها: "عملية اجتماعية تاريخية، قوامها نشاط بشري موجه نحو فهم الواقع، وتصويره في وعي أعضاء مجتمع معين."[3]

ويشير كل من "**Harris and Henderson**"، إلى أن المعرفة تشكل أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة، تبدأ بالإشارات"**Signals**" وتتدرج إلى البيانات "**Data**"، ثم إلى المعلومات"**INFORMATION**"، ثم إلى المعرفة"**Knowledge**"، ثم إلى الحكمة"**Wisdom**"، والتي تعد أساسا فاعلا للابتكار"**Innovation**".[4]

أما المعرفة العلمية، فهي بدورها عرفت من قبل الباحثين، كالآتي:

أ- عرفها "أحمد بدر"، على أنها:" ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكليات مترابطة من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة."[5]

ب- وعرفت كذلك على أنها:" تلك المعرفة التي ينظر فيها العالم الطبيعي كموضوع او واقع، له خصائصه المتميزة، حيث يعتمد هذا النوع من المعرفة على أساس الفرضيات العلمية الملائمة والتحقق منها عن طريق التجربة وجمع البيانات وتحليلها."[6]

---

[1]- ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص18.

[2]- هالة اسماعيل بغدادي، **صناعة المعرفة وقيود الحرية**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص9.

[3]- عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي،"**المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة**"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد1؛جمادى الثانية/رجب 1438هـ - مارس 2017، ص108.

[4]- المرجع نفسه، ص108.

[5]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط3، الجزائر: د م ج،2001، ص8.

[6]- عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي، مرجع سابق، ص108.

وعلى ذلك، يتضح لنا أن المعرفة العلمية تقوم أساسا على ضرورة استخدام الباحث لقواعد المنهج العلمي للكشف عن الظواهر وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى القوانين والنظريات.

2. خصائص المعرفة العلمية:

تتميز المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف بجملة من الخصائص، أهمها ما يلي:

أ/ دقة الصياغة:

يمتاز العالم بأنه يعبر عن مدركاته الحسية بلغة كمية ذات صياغة رياضية دقيقة، وهذه اللغة الاصطناعية تمتاز عن اللغة الكيفية التي نستخدمها في حياتنا العادية بأنها تعتمد على القياس.[1]

ويعتبر التعبير الكمي عن المفاهيم والقوانين العلمية والصياغة الرياضية الدقيقة للنتائج العلمية مقياسا لمدى تقدم أي علم من العلوم، ولذلك يعتبر علم الرياضيات وعلم الفيزياء من أكثر العلوم تقدما لاستخدامها اللغة الرياضية الدقيقة، وهذا ما تفتقده العلوم الاجتماعية من ناحية افتقارها للتعبير الكمي الدقيق.[2]

ب/ الموضوعية والواقعية:

إن المعرفة مستمدة من الوجود بنوعية المحسوس والمعقول، والمقصود بالمحسوس هو العالم المادي، أما المعقول فإنه يتمثل في المعقولات التي تتشكل في العقل، حيث لا يستطيع الإنسان الوصول إليها إلا بعد دراسة العالم المادي وهو الطبيعة، دراسة علمية خالية من التخمينات والظنون، أي يدرسها كما هي في الواقع حتى يدرك النظام الذي يحكمها.[3]

---

[1]– مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص22.

[2]– المرجع نفسه، ص22.

[3]– شريف خاصة، "**الأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد16، ع01، 2019، ص195.

ج/ إمكان اختبار الصدق:

لابد أن تكون قضايا العلم قابلة للاختبار، للتأكد من صدقها، وذلك بإخضاعها للتجربة، حتى نتحقق من عدم كونها مجرد فرض غير موضوعي أو فلسفي أو مجرد تخمين ذاتي أو حكم شخصي، فالحقيقة العلمية هي حقيقة نسبية متطورة يضعها العلماء شيئا فشيئا، وليست صادقة صدقا كليا، فهي تتميز بقابلية التكذيب أي أنها معرضة للسقوط في يوم ما بظهور ما يثبت عدم صحتها.[1]

د/ التحليل:

حتى يتمكن من فهم الظاهرة والتحكم فيها، يجب على الباحث أو العالم تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، وتحديد كل عناصرها والعلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى.

هـ/ التسليم ببعض المبادئ:

تقتضي المعرفة العلمية على الباحث العلمي أو العالم تسليمه ببعض المبادئ وقبوله لها كبديهيات أو مسلمات، حتى يستطيع النجاح في مشروعه العلمي والوصول إلى قوانين عامة تسمح له بالتنبؤ منها، مبدأ الحتمية، مبدأ النسبية....إلخ. [2]

و/ اتصال البحث:

إن البحوث العلمية عبارة عن سلسلة مترابطة من المحاولات الجادة للباحثين والعلماء في دراستهم للظواهر، حيث يبدأ الباحث مشروعه البحثي من حيث انتهى الباحثون الآخرون، وعلى هذا النحو يتطور البحث ويتقدم. [3]

---

[1]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص23.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

[3]- المرجع نفسه، ص25.

ز/التنظيم:

إن المعرفة العلمية معرفة منظمة، تخضع لضوابط وأسس منهجية لا نستطيع الوصول إليها دون إتباع هذه الأسس والتقيد بها، كما أن التطور العلمي يقتضي من الباحث التخصص في ميدان علمي محدد، وذلك بحكم التطور العلمي والمعرفي وتزايد التخصصات وتنوعها، مما يسمح له بالاطلاع على موضوعات كل تخصص وفهم جزئياته وتقنياته.[1]

3. تصنيف المعرفة:

يستعمل الإنسان كافة الوسائل للحصول على المعرفة وجمعها وترتيبها والمحافظة عليها، ومن أبرز هذه الأساليب المنهجية في الحصول على المعرفة نجد: الحس، العقل، التأمل وأخيرا التجريب.[2]

أ/ المعرفة الحسية:

تمثل المعرفة الحسية مجموعة الاستنتاجات والأفكار والقواعد التي توصل إليها الإنسان خلال حياته من ولادته إلى مماته، بطريقة عفوية وبسيطة وغير مقصودة.[3]

وعلى ذلك، فهي المعرفة التي اكتسبها الإنسان عن طريق اللمس، الاستماع، المشاهدة، وهذا النوع من المعرفة يسير، لأن الحجج متوفرة وثابتة في ذهن الإنسان (كمعرفة الإنسان لتعاقب الليل والنهار، الحرارة...إلخ).[4]

ب/ المعرفة التأملية الفلسفية:

وهذا النوع من المعرفة يتطلب التفكير العميق عند النظر إلى الظواهر الموجودة، ولكن في العادة لا يحصل الباحث على أدلة قاطعة وملموسة تثبت حججه، ولكنه يقدم البراهين عن

---

[1]– ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص21.

[2]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص30.

[3]– عمار عوابدي، مرجع سابق،ص08.

[4]– إدريس فاضلي، **الوجيز في المنهجية في البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص160.

طريق استعمال المنطق والتحليل، ويثبت أن النتائج التي توصل إليها تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة، كالتفكير في الحياة و الموت والخلود.[1]

ج/ المعرفة العلمية التجريبية:

وهي المعرفة التي نتوصل إليها عن طريق الاختبار والملاحظة والمقارنة والاستقراء والاستنباط وفقا لمنهج علمي مجرد في قواعده ومبادئه وطرقه ووسائله بدءا من الملاحظة إلى وضع الفرضيات والاختبارات والوصول إلى استنتاج المبادئ والقوانين والقواعد التي تضيف جديدا إلى التراث العلمي والفكري الإنساني.[2]

ومن مزايا المعرفة العلمية التجريبية، أنها تقوم أساس "الملاحظة المنظمة للظواهر"، وأن مصدرها الاختبار والتجريب وقوامها التنبؤ ووضع الفرضيات الدقيقة إلى جانب إمكانية التحكم في الظاهر أو الظواهر مستقبلا.[3]

ثالثا: العلاقة بين العلم والمعرفة

إن الإحاطة بكل تفاصيل مصطلحي" العلم والمعرفة" بداية من تعريفهما، مرورا بخصائصها، ووصولا إلى التطرق إلى أنواع المعرفة العلمية وأهداف العلم ووظائفه يقودنا إلى تحيد العلاقة بينهما وهي كالآتي:

يحمل العلم والمعرفة في اللغة، نفس الدلالة، إلا أنه مع هذا التقارب، نلاحظ اختلافا يكاد يكون واضحا بين معنى اللفظين[4]، فمفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم فهي أشمل وأوسع منه، كما انها تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، فكل علم ناتج عن معرفة، إلا أنه ليس بالضرورة أن كل معرفة علم.[5]

---

[1]– ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص20.

[2]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص34.

[3]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4]– المرجع نفسه، ص29.

[5]– ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص19.

1- يمثل العلم جزءا لا يتجزأ من المعرفة، فهو فرع من فروعها المتمثل في المعرفة العلمية التجريبية، ومن ثم فالعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل.[1]

2- تشكل العلم والمعرفة المكونات الأساسية للبحث العلمي، فلا يمكن معرفة طبيعة البحث بدون معرفة مكوناته، إلا أنه رغم تحديدنا لها، إلا أن مفهومه يبقى غامضا غموضا أساسه التعدد والتنوع في التعاريف المتصلة به.[2]

3- ليست جميع أنواع المعرفة على مستوى واحد، فهي تختلف باختلاف ما تتميز به من دقة ومن أساليب للتفكير، وقواعد المنهج المتتبع للوصول إليها.

وهو ما يعني أنه ليست كل معرفة تكون بالضرورة علمية، فالمعرفة العلمية تختلف عن المعرفة العادية في أنها بلغت درجة عالية من الصدق والثبات، وامكن التحقق منها والتدليل عليها، وهي التي يتم تحقيقها بالبحث والتمحيص، ويعتبر العلم معرفة مصنفة تنسق في نظام فكري، له مفاهيمه ومقاييسه الخاص من مبادئ وقوانين ونظريات.[3]

ومن كل سبق، يمكننا القول أن البحث يمثل وحدة الإثراء المعرفي، والمعرفة أوسع نطاقا من العلم، والعلم أوسع نطاقا من البحث فالعلاقة بين الباحث والعلم علاقة ترابطية، إذ لولا وجود العلم ما بحثنا ولولا البحث ما تعلمنا.[4]

وعند القول بأن المعرفة للجزئية الواحدة لا تكون علما، يتبين أن المعرفة بالأمور أوسع من العلم الخاص بها، فليس كل ما نعرفه من قبيل العلوم، إلا أن كل حقيقة علمية هي ضرب من المعرفة.[5]

---

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص25.

[2]- المرجع نفسه، ص ص:25،26.

[3]- ماجد محمد الخياط ، مرجع سابق، ص19.

[4]- فوزية فتيسي، **منهجية البحث العلمي**، محاضرات ألقيت وقدمت إلى طلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون أسرة ، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي1945، قالمة 2021/2020، ص ص:07،08.

[5]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

II. مفهوم البحث العلمي:

يرتبط تحقيق التقدم في مجال العلم المعرفة، وفي مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وغيرها بدرجة الإيمان بالبحث العلمي أسلوبا ووسيلة ومنهاجا، من خلال البحث العلمي يمكن للدول والأفراد حل الكثير من المشكلات وتحقيق الرفاهية والسعادة على مستوى الأفراد والشعوب.[1]

أولا: تعريف البحث العلمي وبيان أهميته

من خلال هذا العنصر، سنحاول تسليط الضوء على التعريفات الأكثر شيوعا للبحث العلمي لتعريف عام متفق عليه، دون أن ننسى التطرق إلى محددات البحث العلمي ثم الوقوف على مدى أهميته.

1. تعريف البحث العلمي:

توجد عمليا عدة تعريفات للبحث العلمي ، يعكس كل واحد منها منطلقات فكرية وتاريخية مختلفة[2]

وهذه أهمها :

1.1."هو وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات والمشاكل وينطلق من فرضيات أو تخمينات يمكن التأكد منهت بإتباع سبل تحقيق أهداف، ويمكن قياسها بقوانين طبيعية أو اجتماعية يحتكم إليها ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث أو الجهة المتبنية للبحث سواء كان البحث نظريا تفسيريا أو تحليليا نقديا أو أنه تطبيقي يلتجئ إلى الميدان والمعامل والمختبرات".[3]

---

[1]– مصطفى محمود أبوبكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 29.

[2]– مريد يوسف الكلاب، **أسس البحث العلمي: أهميته– مناهجه– كيف تكتب بحثك** ، القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية،2018، ص14.

[3]– حسين عقيل، **فلسفة منتهج البحث العلمي**، مصر: مكتبة مدبولي، 1999، ص25.

2.1. ولقد عرف "**فان دالين**" البحث العلمي، على أنه" المحاولة الدقيقة الناقدة للوصول إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره".[1]

3.1. وعرفه "**عمار عوابدي**" أيضا بأنه:" هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة.....، تطور أو تصحح أو تحقق المعلومات الموجودة، على أن يتبع خطوات البحث العلمي واختبار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات".[2]

4.1. لقد عرف" **Whitney**" البحث العلمي بأنه:" العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي إلى اكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة".[3]

من خلال التعاريف السابقة، نستخلص أن البحث العلمي هو محاولة جادة من الباحث ليقوم من خلالها بالاستقصاء المنظم والدقيق بهدف اكتشاف معارف وحقائق جديدة تساعده في إيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع.

وبما أن المطبوعة البيداغوجية تخص بالدرجة طلبة الحقوق، كان لزاما علينا التطرق إلى تعريف البحث العلمي القانوني، وكانت التعاريف كالآتي:

1.1. يرى جان بيار غريد" jean pierre Gridel" البحث العلمي القانوني أنه:" العرض وبشكل أساسي متناسق واستنتاجي لمختلف المعطيات لوضعية وعلم القانون الذي يستند إليه الموضوع المعالج".[4]

---

[1]– فاطمة عوض صابر، مرفت علي خفاجة ، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،2002، ص 25.

[2]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 18.

[3] -F-Whitney **; Element of Research** ; New york ;1994,p18.

[4]– عبد المنعم نعيمي، **تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة**، الجزائر، دار بلقيس، بدون سنة نشر، ص 15.

2.1. وعرفه البعض الآخر على أنه :"التنقيب عن المعلومات، والحقائق، والمعارف القانونية في إطار موضوعي وفي نطاق منهج علمي ، وفحص هذه المعلومات والتدقيق فيها وعرضها عرضا متكاملا.[1]

3.1. وينظر "**عبد القادر الشيخلي**" للبحث العلمي القانوني على أنه:" استقصاء منظم لمسألة أو عدة مسائل معينة من ثلاث جوانب وهي:

- **التشريع:** وملاحظة مدى دقة تنظيمه لهذه المسألة موضوع البحث ومكامن الخلل أو السهو التي غفل عنها.
- **الفقه:** من خلال عرض آراء فقهاء القانون وهامش الاتفاق مع وجهة نظر المشرع القانوني، وموقفه من سهو المشرع من تنظيم مسألة ما والبدائل المقترحة.
- **القضاء:** من خلال مطابقة أحكامه وقراراته للمنصوص عليه في التشريع القانوني، والاستفادة منها في تطوير القانون عن طريق التوسع في التفسير وإيضاح موقفه من مضان سهو المشرع عن تنظيم مسألة من المسائل، ومدى رجوع القضاء إلى مبادئ العدالة والإنصاف أو المبادئ العامة لقانون.[2]

من كل ما سبق ذكره، نستنتج أن البحث العلمي القانوني مرتبط بمجال القانون العام أو خاص وأن من يقوم به يكون باحثا علميا، تتوافر شروط ومعايير الباحث العلمي، والأهم من ذلك امتلاكه لأدوات البحث القانوني، حيث يتعين عليه الرجوع دائما إلى ما ينص عليه التشريع القانوني، الآراء الفقهية وكذلك أحكام وقرارات واجتهاد القضاء.[3]

---

[1]– رقية سكيل، **منهجية إنجاز البحوث العلمية(دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية)**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص6.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص14.

[3]– المرجع نفسه، ص 18.

2. أهمية البحث العلمي:

أصبحت الحاجة في وقتنا الحاضر، إلى البحث العلمي أشد منها في أي وقت مضى، فهو ضرورة قائمة لكل إنسان مهما كان علمه أو مركزه، لأن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيرا ومنهجا علميا لحلها.[1]

وعلى ذلك فإن أهمية البحث العلمي تتجسد في ما يلي:

– الوصول إلى إجابات لتساؤلات الباحثين، وتفسير الظواهر التي يقومون بدراستها بأسلوب علمي منهجي بعيد عن الظن أو التخمين، حيث يعتمد البحث العلمي على المعلومات والحقائق المتوفرة لاكتشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بما يمكن حدوثه في المستقبل ومن ثم الاستعداد له فاعلية التعامل معه.[2]

– إيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها.[3]

– تطوير المعرفة الإنسانية بالبيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والإدارية.[4]

كما أن للبحث العلمي فوائد عظيمة، ولها أثر كبير على الباحث، وهي كالآتي :

– تدريب الباحث على الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة، وتحليه بأخلاقيات الصبر والجد والإخلاص.

– تكوين علاقة وطيدة بين الباحث ومصادر العلم والمعرفة (كالمكتبات مثلا).

– إطلاع الباحث على مختلف مناهج البحث العلمي واختيار الأفضل منها.

– صقل شخصية الباحث من ناحية التفكير، السلوك، الانضباط والحركة والإبداع.

---

[1]– مريد يوسف الكلاب ، مرجع سابق، ص20.

[2]– مصطفى محمود أبوبكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق ، ص. 32.

[3]– فوزية فتيسي، مرجع سابق، ص 10.

[4]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ثانيا- خصائص البحث العلمي:

من خلال التعاريف السابقة للبحث العلمي، يمكننا استخلاص مجموعة من خصائصه وهي :

1- البحث العلمي عمل واع ومنظم، يعتمد التخطيط ووضع التصورات التي تجري عليها الاختبارات بواسطة الملاحظة والمقارنة والتجريب، وفقا لطرق وقواعد ضمن منهج معين، وبهدف تحقيق نتائج جديدة.[1]

2- الاعتماد على الحقائق وليس على الخيال أو التخمين.[2]

3- استخدام الفروض العلمية في البحث، حيث أن هذه الفروض مبنية على مسلمات واضحة، أي ربط المتغيرات بعلاقات محددة مع الظاهرة، ويجب أن تكون الفروض التي تم التوصل إليها قابلة للاختبار (قابلة للنفي أو الإثبات).

4- اعتماد البحث العلمي في دراسة للظواهر، على التحليل واستنباط العلاقات، فالعقل البشري محدود القدرة على فهم الظواهر المعقدة مالم يستخدم التحليل لتبسيط تلك الظواهر وفهم العوامل والعلاقات التي تحكمها .[3]

5- يتميز البحث العلمي بالموضوعية، حيث ينبغي على الباحث التحرر من انفعالاته وعاطفيته وكذلك تحيزه، لأن الالتزام بعدم الموضوعية سيضعف البحث ويشكك في النتائج المتحصل إليها.

6- يجمع البحث العلمي بين التأمل المجرد وملاحظة الواقع والتجربة، لذلك فهو عمل عقلي وتجريبي في آن واحد ولا يمكن الفصل بينهما، فالعقل يضع الفرضيات النظرية ويقترح حلولا لمشاكل الحياة، ثم يخضعها للاختبارات، والتحارب المعملية أو العقلية بهدف التحقق من

---

[1]- تومي أكلي ، مرجع سابق،ص52.

[2]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص33.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

صحة الفرضيات والنظريات الموضوعة مقدما ، وعليه فلا سبيل إلى بحث علمي دون أن يقترن فيه عمل العقل بالتجربة.[1]

7- يعتبر البحث العلمي حركي وتجددي، لأن حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية، فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها.[2]

8- يتميز البحث العلمي بأنه بحث عام ومعمم، حيث أنه يخدم غايات عامة وليس غايات خاصة تخص الباحث مثلا أو تخدم أهدافه الشخصية الضيقة، وهو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان، وعليه فإن البحث العلمي لا يكتسب الميزة والطبيعة العلمية إلا إذا كانت النتائج والحلول والحقائق التي ينتهي إليها قابلة للتعميم والاستفادة منها عمليا، فتكون في متناول أي شخص.[3]

ثالثا - أنواع البحوث العلمية:

لقد تعددت المحاولات التي بذلت في مجال تصنيف البحوث الاجتماعية، والتي تنتمي إليها البحوث القانونية ، نتيجة لاختلاف معايير هذا التصنيف أو أسسه.

ويبقى تقسيم البحوث أو تصنيفها طبقا لأهدافها إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية من أهم معايير التصنيف وذلك على اعتبار أن الأولى يهدف إلى المعرفة لمجرد المعرفة أو التوصل إلى معلومات، أو معارف علمية معينة، بينما يهدف النوع الثاني من البحوث إلى توفير المعرفة لصالح المجتمع ومن أجل حل مشاكله؟، ولكن ليس معنى ذلك أنهما متعارضان، أو يفضل أحدهما على الآخر، إنما قد يفيد البحث الأساسي في إلقاء الضوء على مشكلة واقعية معينة في نفس الوقت الذي يمكن أن يستفاد فيه من البحث التطبيقي في صياغة فرض علمي من الفروض التي يهتم البحث الأساسي بالتحقق منها.[4]

---

[1]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 52.

[2]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 40.

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 23.

[4]- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 15.

ووفقا للتصنيفات المحددة من قبل الباحثين والمختصين في علم المنهجية والبحث العلمي، لأنواع البحث العلمي وتصنيفاته[1]، نستعرض أهمها فيما يلي:

1. تصنيف البحث العلمي على أساس طبيعته العلمية

وفقا لهذا المعيار ، نجد نوعين اثنين من البحوث، وهي:

أ- البحث العلمي النظري البحت: (البحث العلمي الأساسي): عرفه "**موريس أنجرس**" بأنه:" نوع من البحث يدور موضوعه حول النظريات والمبادئ القاعدية، والذي يهدف إلى تطوير المعارف الخاصة بمجال ما دون مراعاة الانعكاسات التطبيقية".[2]

وعلى ذلك فالبحث النظري هو ذلك البحث الذي يقوم به الباحث من أجل إشباع حاجته للمعرفة وتطوير العلوم، مما يزيد في تراكم التراث المعرفي المتوارث عبر الأجيال [3]

ويتناول البحث النظري عادة الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية والتي يطلق عليها العلوم الإنسانية كعلوم اللغة والتاريخ والجغرافيا، القانون، والفلسفة.....إلخ

ب- البحث العلمي التطبيقي(أو البحث العلمي الميداني): ويستهدف هذا النوع من البحوث الوصول إلى المعرفة ليس فقط بالمعنى المحدد لها ولأجلها، وإنما تحقيقا واكتشافا لأمر جديد في القضايا والمشكلات التي تهم المجتمع ويعاني منها، وتخص منها: مشكلات الإنتاج، الاختراعات والابتكارات والخدمات، والتي يساهم حلها في تحقيق أغراض المجتمع في التقدم الإنتاجي وتحسين أدواته.[4]

---

[1]- أطلق "موريس أنجرس" على هذه المعايير مصطلح "مقاييس" حيث أكد على أنه :" هناك العديد من المقاييس المساعدة على تميز البحث العلمي، كل واحد منها تحمل معلومة حول طبيعة هذا البحث مثل: السن، الجنس والحالة المدنية وغيرها، والتي تعتبر كلها بمثابة مؤشرات تسمح بتحديد هوية الشخص المعني..." لمزيد من التفاصيل أنظر: موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، الجزائر: دار القصبة للنشر، بدون سنة نشر، ص70.

[2]- المرجع نفسه، ص 70.

[3]- عبد المنعم نعيمي ، مرجع سابق، ص27.

[4]- المرجع نفسه، ص 27.

ويختصر "**موريس أنجرس**" البحث العلمي التطبيقي أو الميداني في أنه ذلك البحث الذي يهدف إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما بنية تطبيقها ميدانيا".[1]

ويعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية للتأكد من تطبيق النتائج كحلول تسقط على مشكلات الواقع، ومن الأمثلة على ذلك: الأبحاث التي يجريها رجال الأمن في سبيل حل ملابسات ارتكاب الجريمة والتوصل إلى هوية مرتكبها، وكشف الحقيقة كاملة، واستخلاص النتيجة دون تعميمها على حالات مشابهة، لأن لكل حالة ظروفها ووضعها الخاص.[2]

وينبغي علينا بسبب هذا التقسيم للبحوث العلمية توجيه ملاحظتين اثنين هما:

* **الملاحظة الأولى:** أنه يصعب التمييز والفصل بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، وذلك للعلاقة التكاملية بينهما، فالبحوث الميدانية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها على الأطر النظرية وفي المقابل تستفيد البحوث النظرية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من النتائج التي تتوصل لها الدراسات الميدانية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكييفها مع الواقع.[3]

* **الملاحظة الثانية:** تتعلق بتحديد طبيعة البحوث العلمية القانونية، هل هي بحوث نظرية أم بحوث تطبيقية ؟ نقول في هذا الصدد، أن البحوث النظرية أو الأساسية تستوعب بالضرورة البحث القانوني، إذ يهدف إلى كشف حقيقة معينة من وجهة نظر القانون، أو الإجابة على إشكالية محددة كما يراها التشريع الوضعي، وما يتطلبه ذلك من تحصيل للمعارف والمعلومات الضرورية.

والغالب في البحوث القانونية أنه يغلب عليها الطابع النظري، حيث أنها تهدف إلى الوصول للمعرفة العلمية النظرية، بغض النظر عن التطبيقات العملية لها.[4]

---

[1]– موريس أنجرس، مرجع سابق ، ص 71.

[2]– بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، مرجع سابق ، ص 79.

[3]– عبد القادر حوبة ، مرجع سابق، بدون صفحة.

[4]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 26 وما يليها.

وفي نفس الوقت يعتبر ميدان العلوم القانونية مجالا خصبا ومناسبا لإجراء البحوث العلمية التطبيقية أو الاستفادة من مناهجها ونتائجها، وتطويع نتائج الأبحاث النظرية ميدانيا، مثل ما يقوم به الضبطية القضائية وقاضي التحقيق من أبحاث وتحقيقات واستجوابات في مختلف الجرائم المرتكبة.

2. تصنيف البحث العلمي على أساس الباعث إلى إعداد البحث

يندرج تحت هذا التصنيف، أربعة أنواع من البحوث ، وهي كالتالي:[1]

1-النوع الأول:

أن يكون الباعث إلى إعداده الرغبة الشخصية للباحث ليحقق هدفا من الأهداف التي يتصدى لها، لأجل تحقيق شيء منها: كإضافة شيء جديد أو توضيح ما هو غامض أو ترتيب مختلط.

2-النوع الثاني :

أن يكون الباعث إلى إعداده طلب مؤسسة علمية له كجامعة أو مركز علمي أو مجلة متخصصة أو طلب بعض الجهات له لإلقائه في ندوة علمية أو مؤتمر علمي.

3- النوع الثالث:

أن يكون الباعث إلى إعداده تدريب من يقوم بهذا البحث على إعداد البحوث تمهيدا لتكليفه ببحوث أوسع وأعمق.

وهذا البحث هو ما يكلف به الطالب في أثناء دراسته في الجامعة، ويسمى بالبحث الصفي أو التدريبي، وكذلك الجامعي، ويقصد منه تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث تمهيدا لإعدادها بطريقة صحيحة وسليمة.

4- النوع الرابع:

أن يكون الباعث إلى إعداده الحصوص على درجة علمية أكاديمية، وهي:

[1]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص ص: 35،36.

أ- بحث التخرج أو البحث الجامعي، ويكون من متطلبات درجة الليسانس، أو الماستر.

ب- بحث الماجستير ويتعلق بطلبة النظام الكلاسيكي، ودرجة الماجستير هي مرحلة دراسة عليا تلي مرحلة الليسانس في النظام الكلاسيكي، وتكون الطالب بعد ذلك للحصول على الدكتوراه.

ج- بحث الدكتوراه، ويطلق عليه "الأطروحة".

3. ثالثا: تصنيف البحث العلمي على أساس الغاية أو الهدف النهائي

يحدد الباحث العلمي هدفه المرجو أو المراد تحقيقه من البحث منذ لحظة التفكير في إعداده، هل يرغب الباحث في وصف ظاهرة معينة فقط؟ أم هل تتجاوز حدود البحث إلى النقد والتفسير أو تثبيت وجود ظاهرة معينة.

وعلى هذا الأساس، تنقسم البحوث العلمية إلى خمسة أنواع هي:

أ- البحث التنقيبي الإكتشافي:

يسخر الباحث كل مجهوداته ونشاطه العقلي لاكتشاف حقائق جديدة، حيث يقوم بالعديد من التجارب والاختبارات العلمية والتقنية لتحقيق غاية أو أهداف البحث.[1]

فالباحث العلمي في هذا النوع من البحوث، يكتفي باكتشاف معرفة أو حقيقة ما حول موضوع معين دون اللجوء إلى النقد والتفسير.

ب- البحث التفسيري النقدي:

يمتد البحث التفسيري النقدي إلى أكثر من الاكتشاف والتنقيب، حيث يعمل على مناقشة جميع الآراء والأفكار التي لها علاقة بهذه الحقيقة ونقدها، للوصول إلى نتائج معينة والتحقق من صحة نتائج بحوث سابقة أو تعديلها.[2]

---

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص32.

[2]- المرجع نفسه ، ص 33.

وحتى يوصف البحث العلمي بالنقدي والتفسيري، يجب أن تتوافر في الباحث مجموعة من الشروط هي[1]:

– وجود مشكلة محددة جديرة بالبحث والدراسة، تدور فيها المناقشة حول أفكار أو نظريات أو حقائق أو مبادئ موجودة ومصاغة مسبقا، أو معروفة ومسلم بها في المجال الذي يقوم الباحث بدراسته أو يدور في نطاق بحثه.

– ضرورة توصل الباحث، من خلال النقد والتفسير إلى بعض النتائج والتعميمات، والتي يقدم من خلالها الرأي الراجح والذي يتضمن الحل المناسب للمشكلة المطروحة.

– يجب أن تكون مناقشة الأفكار في البحث التفسيري النقدي، واضحة ومنطقية وعلمية، وأن يكون التدليل العقلي هو الأساس المتبع في هذه الطريقة تدليلا أمينا وكاملا، حتى يستطيع القارئ متابعة المناقشة وتقبل النتائج التي يصل إليها الباحث.

ج- البحث الكامل:

هو ذلك البحث الذي يدرس الفكرة أو الظاهرة دراسة كاملة سواء فيما يتعلق بالقوانين والقواعد والنظريات التي تحكمها أو في علاقاتها المختلفة مع أفكار أو ظواهر أخرى.[2]

ويمتاز هذا النوع من البحوث باستعمال مناهج متعددة وطرائق وتقنيات كثيرة بهدف الوصول إلى نتيجة راجحة[3]، فهو بحث تنقيبي وتفسيري نقدي في نفس الوقت، إذا كانت متطلبات البحث تستدعي ذلك، مثل الحاجة إلى الاستقراء والمقارنة والاستنباط.[4]

ويجب أن يتوافر في البحث الكامل مجموعة من الشروط كالآتي:[5]

– وجود قضية مجهولة أو قضية غير متفق عليها، ولم يحسم النقاش في شأنها برأي جامع.

---

[1]– عبد المنعم نعيمي مرجع سابق، ص 33.

[2]– تومي أكلي، مرجع سابق، ص 55.

[3]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 27.

[4]– تومي أكلي، مرجع سابق، ص 55.

[5]– المرجع نفسه، ص ص: 55،56.

– وجود آراء متعددة أو متضاربة حول الموضوع مثل موضوع زراعة الأعضاء البشرية، القروض البنكية.....إلخ

– التحليل العلمي الدقيق للمعطيات، واقتراح الحل المنطقي المدعم بالدليل العلمي.

– استخدام الطريقة العقلية المجردة لإجراء الاختبارات والتحليل العلمي المبني على الأدلة العقلية والمنطقية ومناقشة الحجج وترجيح الصحيح منها بدليل.

– اقتراح حل مقبول يمكن أن يجلب منفعة كبيرة للمجتمع وراء تطبيقه في الواقع.

د– البحث الوصفي:

يقوم الباحث، في هذا النوع من البحوث، بوصف الظاهرة التي يريد دراستها، حيث يجمع أوصافا وبيانات عنها، ويعتمد على دراستها كما توجد في الواقع، ويعبر عنها تعبيرا كميا أو كيفيا دون تحيز منه.

هـ– البحث الاستطلاعي:

ينطلق هذا البحث من دراسة الواقع، ودون الاعتماد على فروض مسبقة.[1]

وتكون الحاجة إلى هذا النوع من البحوث، عندما يكون موضوع البحث ومشكلته جديدا لم يسبق اكتشافه والتعرف عليه أو التوصل إليه من قبل أو أن المعلومات والمعطيات والمعارف المتحصل عليها حول الموضوع أو المشكلة ضعيفة وقليلة.[2]

4. رابعا: تصنيف البحث العلمي على أساس الوسائل

أحيطت الوسائل، باعتبارها مجموعة من أدوات وتقنيات البحث، بالعديد من التعاريف من طرف الباحثين والمختصين في المنهجية، وهذه أهمها:

[1]– مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص30.

[2]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 29.

عرفها الأستاذ "رشيد شميشم" بأنها:" مجموع الأساليب والطرق التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة، واختيار الأدوات والتقنيات المناسبة للبحث، يتوقف على مدى مهارة الباحث من جهة وعلى طبيعة الموضوع أو المشكلة من جهة أخرى".[1]

- كما عرفها آخرون بأنها:" مجموعة الإجراءات والخطوات التي يجب على الباحث أن يقوم بها، والتي تساعده في الوصول إلى الحقيقة المنشودة".[2]

وتبعا للأساليب والطرق المستخدمة في البحث، نجد أن هناك نوعين من البحوث، وهما:

أ- البحوث الكمية:

تهدف البحوث الكمية إلى اختبار النظريات، ويعمل الباحثون فيها بطريقة قياسية، ويتم ذلك من خلال تحديد النظرية الموجودة فعلا في الأدبيات السابقة، ويحصلون على المفاهيم والتعاريف اللازمة.

ويتم افتراض العلاقة بين المتغيرات، ثم جمع البيانات وتحليلها إحصائيا، وعلى ضوء النتائج التي يحصل عليها الباحث، يتم قبول أو رفض الفرضيات، ومن ثم قبول أو رفض النظرية أو تعديلها.[3]

وفي ظل البحوث الكمية، يتم تصميم الدراسة (وضع الفرضيات، وصف المتغيرات وأسلوب قياسها.....إلخ) عند إعداد مشروع الدراسة وقبل البدء في جمع البيانات بعكس الحال في الدراسات النوعية.[4]

---

[1]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص44.

[2]- محمود مصطفى حلاوي، **منهجية البحث الأكاديمي** ، بيروت : دار الأرقم ، 2008، ص10.

[3]- ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 56.

[4]- المرجع نفسه، ص 57.

ب- البحوث النوعية :(الكيفية)

يمكن القول أن البحث الكيفي هو عملية جمع وتحليل وتفسير البيانات بشكل سردي ومنطقي لأجل فهم ظاهرة اجتماعية محددة، حيث يوصف على أنه نهج إنساني أكثر صلة بالأفراد والجماعات، والذي يعتمد بشكل أساسي على فحص أفعالهم، تصرفاتهم، والعلاقات التي تربطهم، فضلا عن الميزات التواصلية والتفاعلية التي تتشكل بينهم، ويتطلب التفكير التأملي والدراسة الموضوعية للعالم ، بالإضافة إلى إمكانية التفسير والتنبؤ.[1]

ويتم اللجوء إلى البحوث النوعية، عندما تكون هناك معرفة محدودة او بسيطة عن مجال أو موضوع معين، وعندما يشك الباحث في المعرفة المتاحة، أو النظريات المتوفرة عنه، أو أن هذه النظريات يراها الباحث متحيزة، ومن هذا المنطلق فإن جزءا كبيرا من الدراسات الاستكشافية (الاستطلاعية) تعد نوعا من الدراسات النوعية، ذلك أن البحث الاستكشافي يتم استخدامه عندما لا تتوفر معلومات كافية عن الظاهرة أو المشكلة محل البحث، خاصة في حالة عدم توفر دراسات سابقة من قبل حول المشكلة قيد الدراسة.[2]

وفي ختام الحديث عن موضوع أنواع البحث العلمي، ننوه القارئ أن ما عرضناه من تصنيفات أو معايير، كان على سبيل المثال لا الحصر، حيث تطرقنا إلى التقسيمات الأكثر أهمية لا غير.

رابعا : أدوات البحث العلمي:

تختلف طرق جمع البيانات والمعلومات في البحث العلمي، وذلك استنادا إلى عدة عوامل منها: هدف الدراسة، نوعها، تصميمها وطرق تحليل البيانات فيها.

---

[1]– بوبكر الصديق بن شويخ،" **تكامل المناهج الكمية والكيفية في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، موقع أنفاس نت: من أجل الثقافة والإنسان، 2 جانفي، 2022، بدون صفحة.

[2]– ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 59.

وقد يحتاج الباحث إلى استخدام أكثر من أداة واحدة ، فيجمع بين آداتين او أكثر من أدوات جمع البيانات حتى يتمكن من الإجابة على جميع الأسئلة التي تطرحها دراسته بدقة، وفقا لما يسمى بالتعدد المنهجي.[1]

وإذا كانت أدوات البحث العلمي كثيرة ومتعددة، يفرضها موضوع معين، فإن كفاءة الباحث ومهارته البحثية تلعبان دورا هاما في اختيار الأداة المناسبة في إعداد بحثه وعلى مستوى عال من الدقة والتنظيم والموضوعية ،وذلك بالاستخدام العقلاني لأدوات البحث العلمي.[2]

وفيما يلي، سنتطرق إلى أهم أدوات البحث العلمي انتشارا واستخداما في العلوم الاجتماعية وخاصة منها العلوم القانونية، وهي[3] :

1.الملاحظة:

تمثل الملاحظة آداة هامة من أدوات البحث العلمي، الشائعة في العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالدراسات الاستطلاعية والوصفية.

---

[1]– ميادة بلقاسم، "**مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع**": دراسة سوسيولوجية تحليلية ، المجلة العربية للنشر العلمي ASJP، العدد الواحد والثلاثون، 2 أيار 2021، ص 543 .

[2]– تومي أكلي، مرجع سابق، ص58.

[3]– تتعدد أدوات البحث العلمي، حسب مجال الدراسة ، موضوعها وكذلك المنهج المعتمد، وهذه أهمها:

* المصادر والمراجع الأصلية المتعلقة بموضوع الدراسة
* العينات وأنواعها الكثيرة.
* الملاحظات والمقارنات والتحليلات المختلفة للموضوع.
* الدراسات المختلفة المتعلقة بالموضوع.
* المقابلات المباشرة أو غير المباشرة.
* دراسات تحليل المحتوى أو المضمون .
* الندوات الفكرية والحلقات الدراسية حول الموضوع .
* المناهج والقواعد والطرق العقلية.

للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، أنظر: تومي أكلي، مرجع سابق، ص 58.

أ- تعريف الملاحظة وبيان أهميتها:

هناك العديد من تعريفات العلماء والباحثين للملاحظة كأداة في البحث العلمي، وهذه أهمها:

- تمثل الملاحظة وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته ومعلوماته، على أن يتبع الباحث في ذلك منهجا معينا يجعل من ملاحظاته أساسا لمعرفة أو فهم دقيق لظاهرة معينة.[1]

- وعرفت كذلك على أنها:" وسيلة قديمة لجمع المعلومات، تتميز بأنها تسعى إلى تحقيق هدف علمي واضح، وبأنها تحدث عن قصد ، وبصورة منظمة وبأن نتائجها تسجل بانتظام وفي ترابط.[2]

- كما عرفت أيضا بأنها:" توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر، رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها وصولا إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظواهر المراد دراستها."[3]

وتكمن أهمية الملاحظة في استخداماتها المختلفة في مجال البحث العلمي، وهذه أهمها[4]:

- تعتبر الملاحظة المرحلة الأولى التي يستطلع فيها الباحث موضوع دراسته لتكوين الصورة الأولية حول الإشكالية وطبيعة البيانات التي سوف يجمعها عبر الملاحظة العلمية.

- إمكانية القيام بالملاحظة عن بعد، بمعنى دون مشاركة الباحث المباشرة في نشاط الجماعة، وذلك من خلال تتبع أنشطة الجماعة ومظاهر سلوكها ، عبر الفيديو مثلا.

---

[1]- رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية** ، دمشق: دار الفكر، 2000، ص317.

[2]- عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 125.

[3]- عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمج العيسوي، **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**، بيروت: دار الراتب الجامعية 1997، ص 94.

[4]- عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 126.

- تستخدم الملاحظة عادة في المواقف الطبيعية: رصد التفاعلات داخل الجماعات الفرعية في مؤسسة أو تنظيمات سياسية معينة، أو أعمال العنف السياسي....
- كما تستخدم الملاحظة عادة في دراسة الحالة ، حيث يلاحظ الباحث بدقة خصائص حالة أو وحدة فردية ،سواء كانت فردا أو جماعة ويجمع البيانات حولها.

ب- أنواع الملاحظة:

كل بحث اجتماعي، يستخدم الملاحظة بدرجات متفاوتة من الدقة، وهي أنواع أهمها ما يلي :

- **الملاحظة المباشرة:**

يقوم الباحث بملاحظة سلوك معين من خلال اتصاله مباشرة بالأشخاص أو الأشياء التي يدرسها، حيث تظهر قوة اتصال الباحث بالسلوك المراد دراسته.[1]

- **الملاحظة الغير مباشرة:**

هي التي يعتمد فيها الباحث على ملاحظات الآخرين للأحداث أو الظواهر التي يدرسها أو لخبراتهم الشخصية.

ويجمع الباحث في البحوث الاجتماعية، على جميع أنواعها، الملاحظة بنوعيها المباشرة والغير مباشرة.[2]

- **الملاحظة بالمشاركة:**

وهي التي يقوم فيها الباحث بدور العضو المشارك في حياة الجماعة ، فالباحث هنا يلعب دورين: دور العضو المشارك والباحث الذي يجمع البيانات عن سلوك الجماعة وتصرفات أفرادها.[3]

---

[1]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 95.

[2]- ميادة بلقاسم، مرجع سابق، ص 546.

[3]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 95.

- **الملاحظة بدون مشاركة:**

وهي ملاحظة بسيطة يراقب الملاحظ بها الجماعة دون المشاركة في أنشطتها، مع تجنبه قدر الإمكان الظهور في الموقف حتى لا يؤثر على الملاحظين، وسلوكهم الطبيعي، ويسجل ما يراه في سجل الملاحظات المعد مسبقا لهذا الغرض.[1]

- **الملاحظة البسيطة :**

وتسمى أيضا بالملاحظة العادية، وهي ملاحظة غير مضبوطة، تتضمن صور مبسطة من المشاهدة والاستماع، وفيها يقوم الباحث بملاحظة الظواهر والأحداث كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، أي دون إعداد مسبق لها أو استخدام الوسائل العلمية فيها(الأدوات الدقيقة للقياس والتحليل).[2]

وهذا النوع من الملاحظة يعتمد عليه كثيرا في الدراسات الاستطلاعية التي تهدف إلى جمع البيانات عن الظواهر والأحداث تمهيدا لدراستها دراسة معمقة.

- **الملاحظة المنظمة:**

وهي ملاحظة دقيقة وعميقة وهادفة، حيث أنها تخضع لدرجة عالية من الضبط وإتباعها مخطط مسبقا ويحدد فيه الظروف، ويستعان فيها بالوسائل، وهدفها جمع البيانات الدقيقة عن الظاهرة ووضع الفروض.[3]

- **الملاحظة غير المقصودة:**

يلاحظ الباحث فيها سلوكا معينا أو ظاهرة معينة صدفة وبدون قصد مسبق للملاحظة.

- **الملاحظة المقصودة:**

يتصل فيها الباحث اتصالا هادفا بموقف معين أو أشخاص معينين لتسجيل مواقف معينة.[4]

---

[1]– صلاح الدين شروخ ، مرجع سابق، ص34.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 150.

[3]– فوزي غرايبية وآخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط 7، دار وائل للطبع والنشر، 2002، ص 34.

[4]– مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق ، ص 96.

جـ – مزايا وعيوب الملاحظة :

تجمع كل أداة من أدوات البحث العلمي بين مزايا وعيوب، وهي مفصلة كالآتي:

ج –1: مزايا الملاحظة:

الملاحظة أداة جيدة لدراسة عدة أنواع من الظواهر الإنسانية، والتي يمكن دراستها إلا من خلالها.

- إن الجهد المطلوب في إجراء الملاحظة أقل من مثله عند تنفيذ طرائق أخرى.[1]
- لا تعتمد بدرجة كبيرة على الأشياء الماضية أو الانعكاسات.[2]
- تضمن للباحث الحصول على المعلومات التي تمكنه من الإجابات على أسئلة البحثّ، لأنها تعتمد عليه هو كملاحظ، باختلاف بقية الأدوات الأخرى التي تعتمد على مدى استجابة العينة للباحث سواء في الاستبيان أو المقابلة.[3]

ج– 2:عيوب الملاحظة:[4]

- يمكن أن يؤثر وجود الباحث بين المبحوثين على دقة النتائج وصدقها، لأن فيهم من قد يتعمد إعطاء انطباع جيدا أو غير جيد، عندما يدرك ان هناك من يراقب سلوكه.

عجز الباحث عن الملاحظة في حالة رصد الظواهر المعقدة حتى وإن استخدم الباحث أدوات الملاحظة.

- عدم تحديد السلوك الذي يريد الباحث ملاحظته.
- يصعب في الملاحظة دراسة أنواع معينة من السلوك مثل الخلافات الزوجية.

---

[1]– صلاح الدين شروخ ، مرجع سابق ، ص36.

[2]– محمد صبري فؤاد النمر، **التفكير العلمي والتفكير النقدي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003 ،ص 305.

[3]– مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 98.

[4]– أنظر في هذا الموضوع ، كل من :

* ميادة بلقاسم ، مرجع سابق ، ص547.

* محمد صبري فؤاد النمر، مرجع سابق ، ص 305.

*نبيل إبراهيم أحمد، **أساسيات خدمة الجماعة**، مصر ، مكتبة الزهراء ، 2002،ص 198 وما يليها.

2. الاستبيان:

يعتبر الاستبيان أو "الاستبانة" من أكثر الطرق شيوعا في جمع المعلومات والحصول عليها من مصدرها.

أ- تعريف الاستبيان وبيان أهميته:

وردت عدة تعاريف للاستبيان، باعتباره أداة مهمة في البحوث الاجتماعية الحديثة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

عرف الاستبيان على أنه " أداة عملية تبنى وفق مراحل علمية ، تكتسب عبرها صدقها وثباتها وتشمل بنودها على إمكانية قياس فرضيات البحث وتحديد العلاقات بين المتغيرات"، كما عرف بأنه "وسيلة من وسائل جمع البيانات، وتعتمد أساسا على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة ترسل بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم عن الأسئلة الواردة فيه وإعادة ثانية ، ويتم كل ذلك بدون مساعدة الباحث للأفراد سواء في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات عنها".[1]

وفي تعريف مبسط للاستبيان ورد فيه أنه :"وسيلة للحصول على إجابات عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج يعد لهذا الغرض ويقوم المجيب بملئه بنفسه"[2].

وتظهر أهمية الاستبيان في إعداد البحوث كالآتي[3]:

- يتيح الفرصة للمستجيب لإبداء رأيه بحرية وخاصة عندما لا يطلب منه ذكر اسمه.
- أكثر اقتصادا في الوقت والجهد مقارنة ببقية أدوات البحث العلمي.
- يمكن تطبيقه وتفريغ بياناته بكل يسر وسهولة.

---

[1]- عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي**، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، بدون بلد نشر، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر، ص123.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 81.

أ- أنواع الاستبيان:

تتنوع أسئلة الاستبيان حسب طبيعة البيانات المطلوب تجميعها، والمرتبطة بجوانب موضوع البحث والأهداف المأمول تحقيقها من وراء طرحها من خلال استمارة الاستبيان[1]، وهذه أهمها:

- **الاستبيان المغلق:** "**المحدد الإجابة**"، ويتضمن فقرات لها إجابات محددة ب"نعم" أو "لا".
- **الاستبيان المفتوح:** يترك فيه المجال مفتوحا للإجابة بكل حرية عن الأسئلة المطروحة.
- **الاستبيان المختلط:** "المغلق – والمفتوح": يجمع الاستبيان المختلط بين النوعين السابقين (المغلق والمفتوح)، وهذا أكثر الأنواع انتشارا واستخداما في البحوث العلمية.
- **الاستبيان المصور:** ويقدم من خلاه الأسئلة بشكل رسوم أو صور بدلا من العبارات المكتوبة، وهو مناسب جدا لجمع المعلومات من الأطفال والأميين.[2]

ج – خصائص الاستبيان الجيد:

يعتمد نجاح الاستبيان على صدق ودقة وموضوعية نتائجه ، ولذلك يتعين عليه أن يتميز بمجموعة من الخصائص التي تحقق له هدفه المنشود في البحث العلمي، وهي:

- أن تكون المشكلة المعالجة به هامة، ومختصرة قدر الإمكان.
- أن تتناسب الأسئلة مع سن وثقافة المجيب أو المبحوث، وقدرته غلى الفهم.
- أن تكون الأسئلة موضوعية ، ومرتبة منطقيا أي تكون الإشارات واضحة.
- أن تكوم الأسئلة معدة بشكل يجعل تفريغها وتفسيرها وتبويبها سهلا.
- أن يجمع الاستبيان معلومات يصعب جمعها بوسائل أخرى.
- أن يكون قصيرا، لا يأخذ وقتا طويلا في الإجابة

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 153.

[2]– مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 82 .

ولا تكف هذه الخصائص لضمان صدق الاستبيان، بل يجب أن يصمم ويعد بشكل منطقي ومنهجي كالآتي:

- تحديد أهداف الاستبيان .
- تحديد نوعية المعلومات المطلوبة.
- تحديد الجهات التي سيوزع عليها الاستبيان.
- تحديد نوع الاستبيان.
- تحديد عدد الاستبيانات.
- وضع مسودة أولية للاستبيان
- استشارة خبراء وتعديل المسودة حسب هذه الاستشارة.
- التعريف بمصطلحات الاستبيان.
- توضيح طريقة استعمال الاستبيان.
- إجراء اختبار ميداني .

مقارنة نتائج الاختبار التجريبي بنتائج مشروعات مماثلة وتعديل الاستبيان على نحو ذلك.

- وضع مخطط زمني لتنفيذ المشروع ككل.
- تقدير احتياجات تنفيذ المشروع من الخبرات وغيرها.

د- مزايا وعيوب الاستبيان:

لكل أداة بحثية مجموعة من المزايا والعيوب، وبالنسبة للاستبيان فهي مواضحة كالآتي:

د. 1 مزاياه[1]:

تتمثل مزايا الاستبيان فيما يلي:

- الحصول على مادة علمية وفيرة في وقت قصير.

[1]- محمد شفيق، **البحث العلمي**، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر، ص113 وما يليها.

– يعطي المفحوص الحرية الكاملة في اختيار الوقت والظروف للإجابة.

– تكون أسئلة الاستبيان غير قابلة للتغيير أو التعديل.

– يعتبر أقل وسائل جمع المعلومات تكلفة سواء من ناحية الجهد المبذول أو المال المنفق.

– يقلل من التحيز سواء عند الباحث أو المفحوص.

د–2 عيوبه[1]:

أما عيوبه، فهي كالآتي:

– إن عدم الإجابة على بعض الأسئلة من قبل المفحوص، بسبب عدم الرغبة أو النسيان، يضعف كثيرا من صدق الاستبيان ونتائجه.

– تأثر صدق الاستبيان بمدى تقبل المفحوص لها ودرجة اهتمامه بها.

– إمكانية الوقوع في الخطأ عند القيام بعمليات التحليل الإحصائي، كالخطأ في تحديد المتغيرات أو استخدام القوانين المناسبة للتحليل أو الخطأ في نقل وتفسير النتائج الكمية تفسيرا كيفيا.

قد تكون العينة المختارة للاستبيان غير ممثلة للمجتمع الكلي، وهذه مشكلة تعاني منها أكثر الدراسات المسحية.

3.المقابلة:

تمثل المقابلة أحد أهم أدوات البحث الاجتماعي في جمع البيانات والمعلومات، خاصة وأن تنفيذها يكون بالاتصال المباشر مع المبحوث.

أ– تعريف المقابلة وبيان أهميتها:

عرفت المقابلة من طرف الكثير من الباحثين في المنهجية، وهذه أهم التعاريف:

[1]– ماجد محمد الخياط، مرجع سابق ، ص168.

• عرفت على أنها: "مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للعميل المراد دراسة اتجاهاته، حيث يستخدم استمارة وقد لا يستخدمها بل يكتفي بمناقشة العميل في موضوع معين، ويتركه يسترسل في الحديث أو نقاط هامة من الموضوع"[1].

• وعرفت أيضا على أنها:" نوع من التفاعل اللفظي، يتم عن طريقة موقف مواجهة، يحاول فيها الشخص القائم بالمقابلة أن يحصل على معلومات أو أراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين، بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات الأخرى، كما تعتبر المقابلة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما عند إجراء الدراسات الاجتماعية، ولكنها تستلزم نوعا من الإعداد والتخطيط المسبق قبل إجرائها، وأيضا تستلزم الدقة في تسجيل البيانات التي يحصل عليها الباحث من المبحوث"[2] .

• كما عرفت المقابلة على أنها: "محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر، أو مع آخرين، بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للاستخدام في بحث علمي، أو في التوجيه والتشخيص والعلاج أو من أجل معرفة حقيقة أمر محدد ، وجوهر المحادثة السؤال والجواب".[3]

وبخصوص أهميتها، يرى **لندبرج** " lundberg" أنها تتحدد فيما يلي:

– تعتبر وسيلة للتأكد من المادة العلمية التي جمعها الباحث عن طريق مصادر ثانوية.

– أنها بمثابة الدراسة المعملية للسلوك الواقعي، والذي يمكن ملاحظته خلال عملية المقابلة ذاتها.

ولقد أكد الدكتور "**عامر مصباح**" أن المقابلة تساعد الباحث على ملامسة الواقع الاجتماعي للظاهرة واختباره على طبيعتها، والتزود بالمعرفة الاجتماعية حول المبحوثين

[1]– عامر مصباح ، مرجع سابق ،ص137.

[2]– عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع ، النشأة والتطور**، بيروت: دار المعرفة الجامعية ،1999، ص159.

[3]– صلاح الدين شروخ ، مرجع سابق ، ص 37.

والنظام الاجتماعي السائد والمتغيرات المتحكمة في الحياة الاجتماعية، ومعرفة طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي والرمزي المؤثر في سلوك المبحوثين.[1]

ب- أنواع المقابلة:

تتعدد أنواع المقابلة بتعدد المعايير التي تستخدم في التمييز بينها، وهي[2] :

- عدد الأشخاص الذين نقوم بإجراء المقابلة معهم (مقابلة فردية، مقابلة جماعية)
- درجة تقنين الأسئلة (مقابلة مقننة، مقابلة غير مقننة).
- غرض المقابلة(مقابلة وثائقية، مقابلة غير وثائقية).

وفيما يلي نستعرض بالشرح الموجز لأهم الأنواع ، كالآتي:

❖ **المقابلة المغلقة:** وهي التي تتطلب أسئلتها إجابات دقيقة ومحددة ، فتتطلب الإجابة بنعم أو بلا أو الإجابة موافق أو غير موافق أو متردد، ويمتاز هذا النوع من المقابلة بسهولة تصنيف بياناتها وتحليلها إحصائيا.(3)

❖ **المقابلة المفتوحة:** وهي التي تتطلب أسئلتها إجابات غير محددة مثل: ما رأيك بالبورصة الجزائرية؟ وتمتاز بغزارة بياناتها، ولكن يؤخذ عليها صعوبة تصنيف إجاباتها.

❖ **المقابلة التشخصية:** يعتمد عليها لفهم مشكلة معينة ومعرفة أسباب نشوؤها أو حدوثها، ومدى خطورتها كذلك.

❖ **المقابلة العلاجية:** يعمل هذا النوع من المقابلة على إيجاد حل نهائي للمشكلة وإعادة الاستقرار النفسي للمبحوث.

---

[1]- على الرغم من أهمية المقابلة، إلا أن البحوث القانونية لا تمثل المجال الخصب أو الميدان الأنسب لاستخدامها في تجميع البيانات والمعلومات إلا أن هذا لا يمنع من إجراء مقابلات مع أصحاب الخبرة العلمية والفنية القانونية من رجال التشريع والقضاء والفقه....الأمر الذي يساهم في معرفة المشكلات العلمية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لمسائل وموضوعات وثيقة الصلة بالبحث من جهة ، وإضفاء طابع التنوع في مصادر المعلومة البحثية.

أنظر في هذا: عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 151.

[2]- ميادة القاسم ، مرجع سابق، ص545.

[3]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 86.

❖ **المقابلة المقننة:** وفيها يطرح الباحث أسئلة محددة الصياغة ضمن تتابع أو تسلسل محدد ، مما يعني التزام الباحث بالنص المعد سلفا.[1]

❖ **المقابلة غير المقننة:** وهنا يتاح للباحث حرية استنباط أسئلة جديدة حسب مجريات المقابلة وما يستجد خلالها، بناءا على استجابات الشخص الذي يتم مقابلته، مما يتيح الفرصة للحصول على قدر كبير من المعلومات.

ب- خطوات إجراء المقابلة: يجب إتباع مجموعة من الخطوات عند إجراء المقابلة وهي:

- تحديد الهدف أو الغرض من المقابلة.

- الإعداد المسبق للمقابلة، كتحديد الأشخاص المعنيين بها، قائمة الأسئلة، مكان وزمان إجرائها.

ج- مزايا وعيوب المقابلة:

يكشف استخدام المقابلة، كأداة لجمع المعلومات في البحوث العلمية، مجموعة من المزايا التي تحفز الباحث على ضرورة الاعتماد عليها، كما تتضح عيوبها، والتي يمكن أن تؤثر على صدق نتائج البحث ودقته.

د-1 : مزايا المقابلة: من أهم مزاياها ما يلي[2]:

- ذات فائدة كبيرة في تشخيص ومعالجة المشكلات الإنسانية.

- أنها أفضل أداة لاختيار وتقويم الصفات الشخصية.

- يتمكن الباحث خلالها من دراسة انفعالات المفحوصين وإقامة علاقة معهم تسمح له الحصول على معرفة دقيقة ومتكاملة.

- أنها الأداة الوحيدة لجمع البيانات والمعلومات في المجتمعات الأمية .

---

[1]- ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص171.

[2]- أنظر هذا الموضوع:

* يوسف حجيم الطائي، **هاشم فوزي العبادي، مناهج البحث العلمي للبحوث الإعلامية والإدارية والإنسانية**، الأردن: دار الرياحيين للنشر والتوزيع، 2018، ص123.

* مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 91.

– ذات فائدة كبيرة في الاستشارات.

– تزود الباحث بمعلومات إضافية كتدعيم للمعلومات المحصل عليها بأدوات أخرى .

د–2: عيوب المقابلة: مع المزايا العديدة للمقابلة، إلا أن لها بعض العيوب ومنها:

– يعتمد نجاح المقابلة على رغبة المبحوث في التعاون وإعطاء معلومات موثوقة دقيقة.

– تستهلك كثيرا من الوقت والجهد والنفقات .

– تتأثر بالعلاقات الشخصية، أو بالعوامل النفسية أو غيرها من العوامل التي قد تؤثر كل من الباحث وأفراد العينة.

وجه المقارنة	الإستبانة	المقابلة	الملاحظة
التكلفة والجهد والوقت	الجهد أقل والتكلفة أقل	يحتاج لجهد كبير وكلفة أكبر	جهدها كبير وتحتاج لوقت طويل
الثقة والدقة في المعلومات وضبطها	تقل درجة الدقة في المجتمعات التي يقل فيها الوعي بجمع المعلومات	تتساوى مع الملاحظة في دقة المعلومات	أكثر الأساليب دقة وضبط للمعلومات إذا استخدمت بشكل جيد وأكثر ثقة
عمق ووفرة المعلومات وشموليتها	أقل الأدوات عمقا في معالجة موضوع البحث وهي أقل الأدوات شمولية	أقل عمقا من الملاحظة ولكنها شاملة لأكثر جوانب لموضوع ومعلوماتها وفيرة مقارنة بالاستبيان	يحصل الباحث على معلومات أكثر عمقا من مشاهدته وتتبعه لموضوع البحث وتتساوى في شموليتها ووفرة معلومات مع المقابلة
تأثرها بالباحث	لا تتأثر بذاتية الباحث إذا أحسن إعدادها وتصحيحها	تتأثر بشكل كبير بتحيزات الباحث ومشاعره	هناك قدر كبير من التأثير في التدوين لإلتصاق الباخث بالظاهرة
مناسبة إستخدامها	لا يمكن إستخدامها مع الأطفال والأميين	يمكن إستخدامها ولكن في حالة الأطفال قد يعجزون عن التعبير اللفظي	أفضل الأدوات إستخداما مع الأطفال والأميين
الجهد الذي بذله المفحوص	يبذل جهد وإذا طال الإستبيان زاد جهده	يبذل جهد كبير	لا يبذل أي مجهود
تدوين الإستجابات	المفحوص بنفسه	الفاحص بنفسه	الفاحص بنفسه
الكشف عن الخبرات السابقة	تمدنا بيانات وخبرات سابقة للأفراد	تمدنا أيضا ببيانات وخبرات سابقة للأفراد	تمدنا ببيانات عن الحالة الراهنة فقط
تقنين الأداة	ظروف التقنين	أقل	أقل

جدول توضيحي يبين أوجه المقارنة بين أدوات البحث العلمي

المرجع: مواقع إلكترونية متعلقة بالبحث العلمي، من بينها:

Sientific Research W.Boukhlili

III. تقنيات إعداد بحث علمي:

يتوقف إعداد البحوث العلمية، على ضرورة التزام الباحث بمجموعة من الإجراءات والتقنيات المتعلقة بمنهجية إعداد بحث علمي.

أولا: مراحل إعداد بحث علمي

تشكل مراحل إعداد بحث علمي، بناءا متناسقا، يعمل الباحث، من خلاله، على تنفيذ كل مرحلة بدقة وحرص شديدين، حتى يتمكن من الانتقال إلى الخطوات اللاحق، وهذه المراحل المرتبة تشترك فيها كل أنواع البحوث مهما اختلفت مواضيعها.

1.مرحلة اختيار الموضوع:

تعرف هذه المرحلة بأنها المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه.[1]

وهي خطوة تسبق تحديد الإشكالية، وعلى ذلك فمرحلة اختيار الموضوع هي القضية أو المشكلة العقلية أو العملية المطروحة للبحث والمراد التعرف على حقيقتها وفهم معانيها والقوانين أو القانون الذي يتحكم فيها وتخضع له وتسمى كذلك "مرحلة إعداد أو تقديم مشروع البحث".[2]

ومن أجل ترشيد عملية اختيار موضوع البحث العلمي، وتوجيه الباحث الناشئ وإرشاده في نطاق عملية الاختيار،[3] تتدخل مجموعة من العوامل أو المعايير التي تساعده في هذه المرحلة.

---

[1]– مدني احميدوش، **الوجيز في منهجية البحث القانوني**، الطبعة الثالثة، كلية الحقوق فاس، 2015، ص68.

[2]– موريس أنجرس، مرجع سابق، ص86.

[3]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 36.

أ/ عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بشخص الباحث:

ويطلق عليها كذلك بالعوامل الذاتية، وهي تتعلق برغبة الباحث في اختيار الموضوع الذي يريد البحث فيه، ومدى استعداده كذلك.

أ.1/ الرغبة النفسية:

تعمل الرغبة النفسية للباحث في دراسة موضوع معين دون آخر، في خلق علاقة نفسية ووجدانية بينهما، مما يجعل الباحث يعمل في راحة مطلقة، ويستمتع كثيرا بالبحث، ويستطيع كذلك أن يتخطى كل الصعوبات التي يمكن أن تواجهه.

أ.2/ القدرات الشخصية للباحث:

وهي من بين ما يجب على الباحث مراعاته، وعند اختيار الموضوع، وأهمها:

***القدرات العقلية:**

وهي تعني أن تكون الباحث قادرا على دراسة عناصر موضوع البحث ومستوعبا لحقائقه، وكذلك متمكنا من تحديد المصطلحات والمعاني والمفاهيم المرتبطة بموضوع البحث.[1]

وتمكن القدرات العقلية الباحث من الدقة والتعمق في التحليل والتفسير والربط والمقارنة، وكذلك القدرة على الاستنتاج.[2]

وبطبيعة الحال، لا يستطيع الباحث القيام بهذه العمليات العقلية دون القراءة والاطلاع، حيث تكسبه الدراية بمصادر المعلومات والفهارس المكتبية وكيفية قراءتها، والتعرف على المراجع وكيفية الوصول إليها.

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص88.

[2]– المرجع نفسه،ص88.

***القدرات الجسمانية:**

وتتمثل في ضرورة سلامة الباحث من أي إعاقة أو مرض يحد من قدرته على الاتصال ببحثه.

***الحالة الاجتماعية والمالية للباحث:**

تتطلب البحوث العلمية الكثير من المصاريف، كالتنقل إلى الخارج، إجراء التجارب العلمية، تصوير الوثائق، وهذا ما قد يعيق الباحث عن إنجاز بحثه، خاصة إذا كان رب أسرة.

فارتفاع الأسعار، انهيار القدرة الشرائية، ظروف اقتصادية تؤثر على المواطن وخاصة لما يكون باحثا يحتاج إلى موارد مالية لتحقيق وإتباع طموحه العلمي.

***القدرات اللغوية:**

إن الباحث هو ذلك الشخص الذي يبحث عن الحقيقة في موضوع معين في مصادرها المختلفة ويتقصى تلك الحقيقة وينشرها على الناس للاستفادة منها في مجالات الحياة المختلفة.[1]

الأمر الذي يتطلب منه إجادة قواعد اللغة، لأن التمكن منها يسهل عليه عملية القراءة، المقارنة، كما أنه يساعده على الكتابة بشكل سليم ومقبول.

***أخلاقيات الباحث العلمي(القدرات المعنوية):**

إن تمتع الباحث بمجموعة من الصفات والأخلاقيات والتي يتطلب وجودها في البحث العلمي، يساعده في تحقيق أهدافه وطموحاته العلمية، كما تساهم هذه الأخلاقيات في إنجاح مرحلة اختيار البحث العلمي، وأهمها: الموضوعية، الاستعداد للمناقشة والنقد مع الغير، الابتكار، الإبداع وكذلك هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة.

[1]– مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص24.

أ.3/ التخصص العلمي:

حيث يجب أن يندرج الموضوع المراد دراسته ضمن اختصاصات الباحث وتخصصه العلمي.

فالباحث القانوني مثلا، يختص في القانون العام أو الخاص، وحتى في داخل التخصص نفسه، يستطيع أن يتخصص، مثلا القانون الدولي لحقوق الأنسان، قواعد الحرب في القانون الدولي بالنسبة لتخصص القانون الدولي العام.

أ.4/التخصص المهني:

حيث من المرغوب فيه أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني، بحيث توفرله الوظيفة الإمكانيات الضرورية للبحث وكذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلمي.[1]

ب/عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطبيعة البحث:

تتعدد عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطبيعة البحث كالآتي:

ب.1/ الوقت المتاح:

تمثل المدة الزمنية لإنجاز البحوث العلمية عاملا مؤثرا في عملية اختيار الموضوع، حيث يجب على الباحث أن يبذل قصارى جهده في اختيار البحث الذي يريد الخوض فيه، وأن يتذكر دائما أنه ملتزم بفترة زمنية تحددها الوزارة الوصية.

[1]– أيوب عباس، **منهجية البحث العلمي**، مطبوعة ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر تخصص: تدريب وتحضير بدني ورياضي، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية و الرياضية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص22.

ب.2/ القيمة العلمية للموضوع:

يجب أن يعود البحث العلمي بالفائدة على الباحث وكذلك مجتمعه، ولا يتأتى ذلك إلا بأن يكون مبتكرا و كاشفا عن حقائق جديدة، أو على الأقل يدعم المعلومات السابقة بحيث تصبح أكثر نقاءا ووضوحا وأكثر تعميما و فائدة.[1]

ب.3/ الدرجة العلمية المتحصل عليها بالبحث:

تتنوع الدرجات العلمية من درجة الليسانس، الماستر حتى الدكتوراه، أو من أجل ترقية مهنية، الأمر الذي يدفع الباحث إلى اختيار الموضوع المراد البحث فيه دون غيره من المواضيع، بما يتناسب والدرجة التي يصبو إليها[2].

ب.4/سياسة الدولة في مجال البحث العلمي:

تعمل كل دولة على تطوير البحث العلمي، عن طريق رسم سياسة بحثية تربط البحث العلمي بمتطلبات الحياة واحتياجاتها المختلفة[3].

ولذلك، وجب على الباحثين من مختلف الدرجات العلمية توجيه أبحاثهم إلى قضايا التنمية التي تعنى بالمجتمع وكذلك دراسة مختلف الظواهر ذات العلاقة بحياة المواطن والمجتمع بدلا من قضايا بعيدة عن طموحات الأفراد[4]

ب.5/ توفر المادة العلمية:

تعتبر وفرة المصادر والمراجع النظرية والتطبيقية عاملا هاما في اختيار موضوع البحث، فالموضوع الذي تتوفر فيه الوثائق العلمية يشجع الباحث على الخوض فيه والتقدم في إنجازه، وفي المقابل كلما كانت المادة العلمية غير متوفرة كان البحث غبر موثوق في نتائجه، الأمر الذي ينقص من قيمته العلمية.

---

[1]– أيوب عباس ،مرجع سابق، ص23.

[2]– المرجع نفسه، ص23 .

[3]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق،ص102.

[4]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص60.

2.مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها:

تسمى مرحلة البحث عن الوثائق وتجميعها وترتيبها باسم "عملية التوثيق "أو "الببليوجرافيا" "BIBLIOGRAPHIE"، وهي عملية لها أصولها وأسسها وأهدافها[1]

أ/تعريف الوثائق وأنواعها:

تمثل الوثائق العلمية جميع المصادر والمراجع التي تتضمن المواد والمعلومات والتي تشكل في مجموعها الإنتاج الفكري اللازم للبحث العلمي، وما يجسده في الواقع[2].

ولقد وضع الباحثون في المنهجية عدة معايير لتصنيف وتقسيم الوثائق العلمية أهمها ما يلي:

أ.1/أنواع الوثائق العلمية حسب إعدادها:

على أساس مادة الوثيقة، تكون الوثائق إما أولية وإما ثانوية.

***الوثائق الأولية أو المصادر:**

وهي تلك الوثائق والدراسات الأولية والأصلية والمباشرة التي كان لمؤلفيها السبق، قبل غيرهم، في وضعها وتأليفها لدراسة ظواهر وموضوعات، واقتراح حلول للإشكاليات المطروحة، ولم يعتمد فيها أصحابها على مصادر أخرى لكتابتها وتحريرها وتأليفها [3].

كما عرفت أيضا على أنها تلك الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلم[4]

ومن أهم المصادر الأصلية للبحوث العلمية:

- القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.
- القواميس و المعاجم والموسوعات العلمية المشهورة.

---

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص54.

[2]– صلاح الدين شروخ، سابق، ص49.

[3]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 133.

[4] – أيوب عباس، مرجع سابق، ص25.

- الوثائق الوطنية والدولية، والإحصائيات الرسمية (الدستور، الاتفاقيات الدولية والمواثيق المنشئة للمنظمات الدولية.....إلخ) الأحكام والقرارات القضائية.

***الوثائق الثانوية أو المراجع:**

وتسمى أيضا بالمصادر غير الأصلية، وهي التي تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأصلية، فتتعرض لها بالتحليل والنقد والتعليق والتخليص.[1]

ومن أهم المراجع:

- الكتب.
- المقالات العلمية.
- المذكرات والرسائل والأطروحات لنيل الدرجات العلمية المختلفة.
- بعض المواقع الالكترونية.

أ.2/أنواع الوثائق العلمية حسب مادتها:

قد تكون الوثائق العلمية مطبوعة أو مخطوطة أو مسموعة أو مرئية، وما هو مخطوط قد يكون على جلد أو لحاف (حجارة بيض رقاق)، أو ورق أو معدن....الخ.[2]

ب/أماكن وجود الوثائق العلمية:

تتعدد أماكن وجود الوثائق العلمية حسب لنوعيتها ودرجة قيمتها العلمية، أهمها ما يلي:[3]

- الجهات المصدرة لها.
- المكتبات.
- الأرشيف الوطني.
- الأنترنت.
- دور النشر و التوزيع.

---

[1]- أيوب عباس، مرجع سابق،ص25

[2]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق،ص51.

[3]- عمار عوابدي، مرجع سابق،ص60.

ويستطيع كل باحث علمي الحصول على الوثائق العلمية عن طريق شرائها تصويرها، إعارتها...إلخ.

3.مرحلة القراءة والتفكير:

بعد عملية حصر وجمع كافة الوثائق العلمية بموضوع البحث، تأتي مرحلة الاطلاع عليها ومحاولة فهم ما تحتويه، وهذا ما يسمى بمرحلة القراءة.

أ/تعريف مرحلة القراءة والتفكير:

تعبر مرحلة القراءة عن عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بموضوع البحث، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والأفكار والحقائق عقليا حتى تولد في عقل وذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.[1]

وتهدف مرحلة القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وأهمها: [2]

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والتحكم في المادة العلمية والفكرية للموضوع.
- القدرة على التحليل من خلال اكتساب مرجعية فكرية ومعلوماتية لدى الباحث.
- اكتساب أسلوب علمي قوي من قبل الباحث يمكنه من إعداد بحثه إعدادا جيدا.
- اكتساب الباحث لمنهجية إعداد خطة البحث.
- تزويد الباحث بثروة لغوية واصطلاحية متخصصة تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة.

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص62.

[2]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص54.

ب/ شروط القراءة العلمية الصحيحة:

باعتبارها عمل واع ومنظم، تستلزم القراءة العلمية الصحيحة والناجحة توافر مجموعة من الشروط، أهمها:[1]

- أن تكون شاملة وواسعة لكافة الوثائق العلمية المتحصل عليها.
- أن يكون الباحث ذكيا وقادرا على تقييم قيمة الوثائق التي يقرأها.
- أن يقرأ بانتباه وتركيز شديدين.
- يجب أن تكون عملية القراءة مرتبة ومنظمة.
- يجب اختيار الوقت والمكان المناسبين للقراءة.
- يجب احترام القواعد الصحية والنفسية للباحث أثناء القراءة.

ج/أنواع القراءة:

إن مراعاة مستويات القراءة ودرجات عمقها ، والمدة الزمنية التي تستغرقها عاملا هاما في نجاح العملية في حد ذاتها، فهي ثلاثة أنواع أساسية:

ج.1/القراءة الاستطلاعية:

وتسمى أيضا بالسريعة، الخاطفة والكاشفة، ويقتصر موضوعها في العادة على: عنوان الوثيقة العلمية المقدمة، الخاتمة وفهرس الموضوعات لمعرفة مضمون الوثيقة العلمية وتقييمها من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث وتقدير مدى أصالتها وجدتها وقيمتها العلمية.[2]

ج.2/القراءة العادية:

بعدما يحدد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر والمراجع التي يجب التعمق فيها بالقراءة والتفكير والبحث، فإنه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزا على

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق،ص66 ومايليها.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق،ص143.

الموضوعات التي تم اختيارها، ويقوم بتسجيل كل المعلومات الهامة في بطاقات والقيام بعمليات الاقتباس اللازمة.[1]

ج.3/القراءة العميقة والمركزة:

يقرأ الباحث الوثائق المتحصل عليها حول مشروعة البحثي بتركيز شديد حيث تسمح له القراءة المعمقة بالتفكير ولتحليل وتسجيل ما ينتهي إليه من الأفكار و المفاهيم.[2]

4.مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع:

تأتي هذه مرحلة مباشرة بعد قراءة الوثائق العلمية وتحليلها بصفة معمقة وهي تعني هيكلة الموضوع وتخطيطه وتقسيمه إلى أبواب، فصول، مباحث ومطالب وهكذا حتى الفقرة وهي أصغر جزئية في الموضوع قبل الشروع في معالجة هذه الأجزاء واحدا تلو الآخر بالصياغة والتحليل والمقارنة والاستنباط.[3]

كما يعبر عنها بتصميم البحوث، والتي تشير إلى تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث، والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.[4]

أ/شروط تقسيم الموضوع:

تخضع عملية تقسيم الموضوع إلى أجزاء، إلى شروط عديدة، أهمها ما يلي:[5]

- يجب أن يقوم الباحث بتحديد مشكلة البحث ولا يخرج عن نطاقها.
- أن تكون خطة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع.
- يجب احترام مبدأ مرونة الخطة، بحيث يمكن من إضافة أي عنصر دون المساس بتوازن الخطة.

---

[1]- أيوب عباس، مرجع سابق،ص29.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق،ص144.

[3]- أكلي تومي، مرجع سابق،ص63.

[4]- مدني احميدوش، مرجع سابق،ص87.

[5]- أيوب عباس، مرجع سابق،ص30.

- تجنب التكرار مثل : تكرار العناوين الموجودة في المراجع.
- التقيد بالأسلوب العلمي، وصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية.
- يجب مراعاة التوازن الشكلي و الموضوعي للخطة.
- يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة، بحيث إذا حذفنا أحد العناصر لا يظهر الخلل في البحث.
- يجب أن تكون مراحل الموضوع و العناوين واضحة وكاملة في بنائها.

ب/ معايير تقسيم الموضوع:

إن تقسيم وتبويب موضوع البحث، يخضع لأسس ومعايير التقسيم الموضوعي والمنهجي والمنطقي، وقد يكون هذا الأساس[1].

- المفهوم.
- الأحكام.
- الاساس النظري.
- الجانب التطبيقي.
- أحد نظم الدراسة المقارنة.
- قد يكون التقسيم مبنيا على تتابع المراحل التاريخية المتعاقبة.
- قد يكون مبنيا على أساس ترتيب مصادر النظام القانوني للفكرة أو الظاهرة أو التنظيم، مثل: التشريع، الفقه، القضاء، الشريعة الإسلامية.
- أو قد يكون التقسيم مبنيا على أساس فكرة الأصل والفرع أو الفكرة العامة أو الخاصة.

[1]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص64.

ج/أطر التقسيم أو التبويب:

ونعني بها تحديد وتوزيع الأطر والقوالب المنهجية المعروفة للتقسيمات المختلفة التي تشملها خطة دراسة وبحث الموضوع، وهي: الاجزاء، الأقسام، الأبواب والفصول...[1]

ويتحكم في عملية اختيار أطر التقسيم والتبويب، في العلوم القانونية مثلا حجم وكمية ونوعية الدراسة والبحث، من حيث الضخامة والصغر، والطول والقصر والاتساع والضيق.[2]

5. مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

يستفيد الباحث العلمي كثيرا من قراءته لمختلف الوثائق العلمية ذات الصلة ببحثه، فيقوم بعد ذلك بحصر المعلومات والحقائق والمعارف المستخلصة في مجموعة من البطاقات أو الملفات، حتى يتمكن من توظيفها بشكل سليم وناجح في مرحلة التحرير والكتابة.

أ/أساليب جمع وتخزين المعلومات:

هي عبارة عن بطاقات خاصة، صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، من الورق المقوى، ذات مقياس موحد، يتم في إطارها تخزين مقتضب للمعلومات(10*14 سم أو10*15سم)، وقد تكون هذه البطاقات معدة بكيفية مسبقة، ويقوم الباحث بتنظيمها عن طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين التقسيم المعتمد في التصميم.[3]

ويشترط أن تكون الكتابة على البطاقات كالتالي:[4]

- أن يكتب على وجه واحد من البطاقة فقط
- أن يكون لكل معلومة عنوان مستقل، يكتب في أعلى البطاقة أو في زاويتها اليمنى أو اليسرى
- أن تدون المعلومة في وسط البطاقة

---

[1]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص79.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- مداني أحميدوش، مرجع سابق، ص102.

[4]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق ، ص ص: 157،156.

– أن يكتب في أسفل البطاقة أو في زاويتها اليمنى اسم الكتاب الذي استمدت منه المعلومة، مع اسم المؤلف مع رقم الجزء و الصفحة

– أن يدون على البطاقة اقتباس واحد فقط

– أن يترك فراغات أثناء تدوين معلومات الكتاب لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد.

وعلى الرغم من أهمية أسلوب البطاقات في تدوين المعلومات خاصة فيما يتعلق بتسهيل معرفة صدور كل فكرة مدونة فيها، وكذلك تسهيل تصنيف الأفكار المتشابهة، إلا أنه يعاب عليه التعقيد والصعوبة في الاستعمال، صعوبة الربط بين البطاقات في حالة تزايد عددها، إضافة إلى احتمال ضياعها من الباحث.[1]

أ.2 /أسلوب الملفات:

يتكون أسلوب الملفات من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة حيث يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات حسب ما اعتمده في خطة تقسيم وتبويب الموضوع (أبواب، فصول، مباحث ..... إلخ)، مع ترك فراغات لاحتمال إضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو بهدف التعديل والتغيير.[2]

ويمتاز أسلوب الملفات بالعديد من المزايا أهمها: [3]

– السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

– ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للفقد.

– المرونة، حيث يسهل على الباحث تعديل أو تغيير أو إضافة أي معلومات.

– سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه وتخزينه من المعلومات والحقائق والأفكار.

---

[1]– مدني أحميدوش، مرجع سابق، ص 105

[2]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص: 84،85.

[3]– المرجع نفسه، ص ص: 84،85.

أ.3/ أسلوب النسخ:

وهي الوسيلة المنتشرة بين الباحثين، حيث يلجؤون إلى نسخ المراجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث بواسطة ألة النسخ السريعة، لكون هذه الوسيلة لا تكلف كثيرا من الناحية المادية، كما أن الباحث لا يعمد إلى نسخ المرجع أو المصدر كله بل يقتصر على الجزء الذي له علاقة بالبحث، ولكن يلزم عليه نسخ صفحة الغلاف والصفحة الأولى من المرجع لتثبيت كل البيانات المرتبطة به من تاريخ الطبع، دار النشر، سنة النشر.[1]

أ.4/ أسلوب الحفظ الالكتروني:

وهي من أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وتخزينها وتصنيفها وتبويبها في إطار ملف خاص في جهاز الكمبيوتر، فالتكنولوجيا يسرت الكثير من الخدمات خاصة في مجال البحث العلمي.

ب/ أهم القواعد الهامة في مرحلة تخزين المعلومات:

لإنجاح مرحلة تدوين المعلومات، يجب على الباحث التقيد ببعض القواعد المتعلقة بالتدوين، وأهمها: [2]

– ضرورة الدقة والتعمق في فهم محتوى الوثائق العلمية ذات الصلة بالبحث مع الحرص في

– تسجيل الآراء والأفكار في وسائل التدوين المختلفة مدعمة بالحجج الكافية.

– ضرورة تدوين المعلومات الهامة والتي لها علاقة بالبحث، حتى يتجنب الباحث الوقوع في الخلط والإطناب والعشوائية.

– ضرورة احترام قواعد ومنطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.

– وجوب احترام التسلسل المنطقي بين الأفكار والمعلومات.

---

[1]– مداني أحمدوش، مرجع سابق، ص 108

[2]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص87.

6. مرحلة الكتابة:

تعتبر مرحلة الكتابة، المرحلة التقييمية لمضمون البحث، لذلك فإنها لا تقل أهمية عن المراحل السابقة.[1]

وتخضع مرحلة الكتابة والصياغة لشروط كثيرة نستعرضها بعد التطرق إلى أهداف كتابة البحث العلمي.

أ/ أهداف كتابة البحث العلمي:

ترمي مرحلة الكتابة والصياغة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية، كالآتي[2]:

أ.1/إعلان نتائج البحث العلمي:

تعمل كتابة البحوث العلمية على إعلام القارئ بطريقة علمية، منهجية ومنطقية عن النتائج التي توصل إليها الباحث.

أ.2/ إعلان آراء وأفكار الباحث الشخصية:

بعد عملية الكتابة والصياغة، يعلن عن ميلاد باحث علمي جديد، يملك أفكارا وابتكارا وإبداعا في مجال تخصصه، مدعما مواقفه بالحجج والأسانيد والبراهين العلمية.

أ.3/ استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية:

يهدف البحث العلمي إلى اكتشاف نظريات وقوانين علمية، وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات المختلفة ودراستها وتحليليها وتقييمها.

---

[1]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص66.

[2]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص 89.94.

ب/ شروط كتابة البحث العلمي:

هي ليست شروط، بقدر ماهي مجموعة من القواعد التي تنظم وتضبط عملية الكتابة والتحرير، وأهمها ما يلي:

ب.2/ أسلوب كتابة وصياغة البحث:

تعتمد كتابة البحوث العلمية على الأسلوب العلمين والذي نعني به ذلك الأسلوب الاصطلاحي الذي يخلو من كل المحسنات البديعية والصور البيانية التي عادة ما يتميز بها الأسلوب الأدبي، كما يتميز كذلك بالبساطة والسهولة والدقة في استعمال المصطلحات والمفاهيم الأساسية للبحث، مع استعمال الجمل القصيرة بدلا من الجمل الطويلة المملة، والتي كثيرا ما يطغى عليها الحشو.[1]

ب-1/ تطبيق المنهج العلمي المعتمد في البحث:

يعتبر منهج البحث العلمي، الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية، أي أنه يمثل سبيل تقصي الحقائق العلمية.[2]

وتتنوع مناهج البحث العلمي بين المناهج الأصلية الأساسية وأهمها المنهج الاستدلالي والمناهج الفرعية ومنها المنهج الوصفي.

وإن تطبيق منهج آو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي يعتبر مقوما جوهريا وحيويا للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة للبحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية منظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة.[3]

---

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص67.

[2]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص43.

[3]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص43.

وعلى ذلك، إن توظيف مناهج البحث العلمي في البحوث العلمية، يساعد الباحث على إتقان قواعد الكتابة و الصياغة وفي ترتيب الأفكار التي لها علاقة بالبحث.

ب.3/ قواعد الاقتباس:

يرى الباحث، في الكثير من الأحيان، ضرورة الاعتماد على الوثائق العلمية المتحصل عليها، والتي لها علاقة بالبحث، حيث يقوم بنقل بعض الآراء والأفكار التي تتضمنها بهدف تأسيس وتدعيم فرضياته وآرائه العلمية، أو بغرض نقدها وتحليلها وتقييمها أو بتبيين التعارض الموجود بينها. [1]

وفي حالة النقل الحرفي للأفكار أو النقل غير الحرفي، يجب على الباحث، التقيد ببعض الضوابط المتعلقة بأخلاقيات الباحث كالنزاهة، الأمانة العلمية، وهذه أهمها:[2]

– التعمق في فهم الحقائق و الأفكار المقتبسة ونقلها بكل حرص ودقة.

– إن القوانين والنظريات العلمية ليست مسلمات مطلقة، بل يمكن دحضها بأفكار وقوانين جديدة.

– تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل، مع ضرورة الجدية في اختيار ما يتم نقله من أفكار ومعلومات التي تمثل حجة علمية جوهرية.

– عدم المبالغة في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق عليه، هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر ستة أسطر، حتى لا تلغى شخصية الباحث وتذوب بين الأفكار المنقولة.

ب.4/ قواعد الإسناد و توثيق الهوامش:

يلتزم الباحث عند اقتباسه للمعلومات والأفكار، من مصادر ومراجع مختلفة بوضع رقم في نهاية الاقتباس، يقابله في الهامش كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الوثائق مثل: اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، بلد ودار النشر، الطبعة، رقم الصفحة التي تتضمن الأفكار المقتبسة.

---

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص97.

[2]– المرجع نفسه، ص ص:97، 98.

وتتنوع قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش حسب نوع الوثيقة المعتمد عليها " قاموس، كتاب، مقال علمي، نصوص قانونية ،.....".

ب.5/ الأمانة العلمية:

تبرز شخصية الباحث في مدى التزامه بالأمانة العلمية حيث تعتبر مقوما هاما من مقومات الكتابة والصياغة الناجحة للبحث العلمي.

ويحرص الباحث على عدم نسب أفكار وأراء الغير لنفسه، وإحالة كل نقل مباشر أو غير مباشر لصاحبه، مع تبيين مكان وجودها بدقة وعناية في الوثائق المعتمدة في البحث.

ب.6/ الإبداع والتجديد العلمي:

تتمثل الغاية المثلى من إعداد البحوث العلمية في اكتشاف وابتكار حقائق و معلومات و فرضيات جديدة لم يسبق التطرق إليها من قبل، أو تجديد معلومات سابقة في قالب جديد.[1]

ثانيا: أجزاء البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بأنه بناء متكامل خطواته مرتبة ومتسلسلة، وأجزاؤه متكاملة في ما بينها بداية من العنوان إلى الفهرس

1.العنوان:

هو تسمية البحث العلمي ودليل موضوع البحث أو المشكلة المطروحة أو فرضية البحث أو النظرية المطروحة للدراسة، ويفهم أيضا من لفظ العنوان الدلالة الكافية على شكل و موضوع البحث و كذا أجزائه وحدوده المنطقية والموضوعية ومحتواه النظري والتطبيقي [2]

وعلى أساس أن العنوان هو واجهة البحث وأول ما تقع عليه عين القارئ وتحديده عملية صعبة يجب على الباحث أن يراعي الاعتبارات التالية: [3]

– أن يكون العنوان معبرا تعبيرا دقيقا عن موضوع البحث دون زيادة أو نقصان.

---

[1]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 80.

[2]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص 66.

[3]– يوسف حجيم الطائي، هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص ص: 38،39.

– أن يكون العنوان محددا ليس به إسهاب أو إطناب وليس بالقصير المخل بشكل أو موضوع البحث.

– أن تكون اللغة المستخدمة في العنوان لغة علمية بسيطة و غير معقدة أو استعراضية .

– ألا يحتوي العنوان على أي ألفاظ أو مصطلحات تحتمل التأويل أو تفهم بأكثر من معنى، وإذا اضطر الباحث لمثل ذلك، فعليه توضيح المقصود من المصطلح المشكوك في فهمه.

– ألا يكون عاما أشبه بعنوان كتاب وليس دراسة.

2.المقدمة:

تعتبر المقدمة من أهم عناصر البحث الأساسية، باعتبارها المدخل العام للبحث، والتي تتركز فيها صورة البحث، وهي أول ما يتصدر البحث وإن كانت أخر ما يكتب منه، ويتراوح حجمها بين ثلاث أو خمس صفحات على الأكثر.[1]

وعلى الرغم من أهمية المقدمة، إلا أن الكثير من الباحثين لا يولوها الاهتمام الكافي، وتبرز أهميتها المقدمة في أنها تعطي فكرة موجزة وشاملة عن جوانب البحث المختلفة وعناصره الأساسية وأهدافه وفي مجالاته وضوابطه تمكن من تهيئة القارئ للاطلاع على البحث والتفاعل معه بيسر.[2]

ويمكن تحديد الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من كتابته للمقدمة وهي: [3]

- توضيح مجال المشكلة البحثية.
- تحديد أهمية دراسة المشكلة، وذلك من خلال خطورة استمرارها بدون دراسة علمية تحدد طبيعتها والحلول المناسبة لها.
- إبراز أهمية الموضوع محل البحث القارئ.

---

[1]– العربي مجيدي، **الدليل المنهجي لإعداد وكتابة وثيقة**، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019–2020،ص 02.

[2]– مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 84.

[3]– أنظر في هذا الموضوع: – عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي: ص 33 وما يليها.

– يوسف حجيم الطائي، هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص 40.

- توضيح جوانب النقص في الموضوع التي يسعى البحث إلى معالجتها والتي لم تحض باهتمام الباحثين السابقين والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من معالجة تلك الجوانب.
- تحديد الجهات التي ستستفيد من هذا البحث سواء أكانت أفراد أم مؤسسات رسمية عامة أو خاصة إنتاجية أم خدماتية.
- توضيح عدد الفصول والمباحث وعناوينهم وفق ورودها في متن البحث.

وعليه تشتمل المقدمة على هذه العناصر:

أ- تمهيد عام.

ب- حدود الدراسة ← الموضوعية.
الزمانية.
المكانية.

ت-أهمية الدراسة ← العلمية(النظرية).
العملية (التطبيقية).

ث-أسباب الدراسة ← ذاتية .
موضوعية.

ج- إشكالية الدراسة

ح- أهداف الدراسة.

خ- الدراسات السابقة.

د- صعوبات الدراسة.

ذ- منهج الدراسة.

ر- خطة الدراسة.

ولإعداد مقدمة بحث علمي، يجب على الباحث التقيد بمجموعة من الضوابط هذه أهمها:

1.2- الضوابط الموضوعية لإعداد مقدمة بحث علمي:

من أهم الضوابط الموضوعية لإعداد مقدمة بحث علمي، ما يلي:

❖ضرورة تضمين المقدمة جميع مشتملاتها وعناصرها، واحترام تسلسلها المنطقي والأكاديمي المعمول به، بداية من التمهيد ووصولا إلى هيكل الدراسة أو خطة الدراسة .

❖تحديد إشكالية البحث تحديدا دقيقا، حيث تمثل الأساس الذي يعتمد عليه الباحث، وينطلق منه لإجراء بحثه ويساعد كذلك على إمكانية صياغة فرضيات علمية سليمة، كما يبلور ويحدد نوع البيانات والوثائق المراد معرفتها، والأساليب التي يجب على الباحث إتباعها لمعالجتها[1].

ومصادر تحديد الإشكالية كثيرة ، أهمها:

- الخبرة العلمية.
- القراءات والدراسات.
- الدراسات والبحوث السابقة.

❖الانتقال في الأفكار من العام إلى الخاص، وفق ما يتطلبه المنهج الاستنباطي وصولا إلى تحديد الإشكالية وضبطها.

❖استخدام مناهج البحث العلمي المناسبة للدراسة ، ويجب على الباحث الالتزام بكل قواعده وضوابطه، ويمكن له الجمع بين منهجين أو أكثر حسبما يتطلبه البحث في إطار ما يسمى بالتعدد المنهجي.

❖تعكس المقدمة من بدايتها شخصية الباحث وأسلوب تفكيره وكذلك قدراته ومهاراته العلمية، لذا حبذا لو يكون إعدادها من عمل الباحث ومجهوده الشخصي، فالاقتباس في هذه المرحلة، مباشرا أو غير مباشر يكون في حدود ما يتطلبه البحث فقط وفي إطار جد محدود.

❖ضرورة التمييز بين أهمية الدراسة وأهدافها، حيث تثبت الممارسة العملية وقوع الكثير من الباحثين في الخلط بينهما، فالأهداف تلعب دورا كبيرا في تحديد النتائج التي من المتوقع أن

[1]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 87.

يصل الباحث إليها، أما الأهمية فتعبر عما تضيفه الدراسة، بعد الانتهاء منها، من فوائد إلى الميدان العملي التطبيقي ومجال التخصص.

❖تجنب الباحث الإسترسال في المقدمة، حتى لا يدخل في الموضوع ، ويجيب على الإشكالية قبل طرحها(مصادرة على المطلوب)، وتكون الكتابة بأسلوب علمي خال من الصيغ والعبارات والألفاظ التي يستخدمها الباحث في كتابة القصص والروايات.

2.2- الضوابط الشكلية لإعداد مقدمة بحث علمي:

من أهم هذه الضوابط، ما يلي:

❖ضرورة ترقيم الصفات بالأرقام(1،2،3،.....) بدلا من الحروف الأبجدية لأن المقدمة جزءا لا يتجزأ من البحث.

❖صياغة إشكالية البحث في شكل سؤال أو عبارة تقديرية، فالصياغة في شكل سؤال تبرز بوضوح العلاقة بين المتغيرين الأساسين في الدراسة، وهذه الصياغة تعني أن التوصل إلى إجابة على هذا السؤال هو الغرض من البحث ولذلك فهي تساعد في تحديد الهدف الرئيسي منه وتعتبر أكثر جاذبية للقارئ وتثير لديه رغبة القراءة لمعرفة الإجابة.

أما صياغة الإشكالية بعبارات لفظية تقريرية، تعني أن الباحث يبحث في العلاقات بين متغيرين فقط.[1]

3. المتن أو الجذع الرئيسي لموضوع البحث:

ومن مسمياته كذلك" صلب موضوع البحث"، "جوهر وجسم البحث"، وهو أكبر أجزاء البحث العلمي وأكثرهم حيوية، لأنه يتضمن كافة العناوين والعناصر الأساسية والثانوية التي يتكون منها البحث.[2]

ويرجع نجاح البحث العلمي في أغلب الأحوال إلى صلب الموضوع، لأنه الجزء الذي تظهر فيه جميع مجهودات الصياغة وفنون الاستدلال والتفسير والتعليق والتأويل، كما تتحدد

[1]- عبد اللحلح ، مرجع سابق، ص114.

[2]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 122.

من خلاله شخصية الباحث ومدى كفاءته وتحكمه في صناعة البحث خاصة فيما يتعلق بالأمانة العلمية، الإبداع و الابتكار.[1]

4.الخاتمة:

تعتبر الخاتمة أحد الأجزاء الرئيسة في أي بحث علمي، إذ لا يوجد بحث علمي يخلو منها، وإعدادها بطريقة منهجية منظمة يساعد كثيرا في نجاح البحث.

وهي عبارة عن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال وحوصلة لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ويشترط فيها أن تكون مركزة تترجم في عبارات مختصرة ودالة حتى لا يتكرر ما تقدم بحثه.[2]

وتتضمن الخاتمة مجموعة من العناصر المرتبة، أهمها:

أ- ملخص عام وموجز: لكل مشتملات البحث.

ب- الإجابة على الإشكالية: وهذا ما يغفله الكثير من الباحثين.

ج- عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها: ويقصد بنتائج البحث ما يتوصل إليه الباحث من تحليل للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه.[3]

وبعد عرض نتائج الدراسة، يأتي دور مناقشتها، فتخضع مرحلة مناقشة النتائج إلى مجموعة من الضوابط أهمها: [4]

- تقديم النتائج بطريقة موضوعية، بغض النظر عن قبولها أو رفضها من قبل الباحث.
- ترتيب النتائج بصورة تظهر ترابطها مع الدراسات والاختبارات التي أدت إليها.
- مناقشة النتائج تكون ضمن حدود الدراسة التي قام بها الباحث.

---

[1]- أكلي تومي، مرجع سابق، ص 68.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 182.

[3]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 128.

[4]- يوسف حجيم الطائي، هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص 150.

د- التوصيات والمقترحات:

وتعد المرحلة الأخيرة في عرض الخاتمة، فالباحث في نهاية البحث يكون أدرى من غيره للتوصية بالحل أو الحلول لمشكلة دراسته، كما يستطيع تقديم مقترحاته بشأن استكمال دراسة جوانب الموضوع التي لم تستهدفها دراسته.

5. الملاحق:

يعتبر الملحق أحد أجزاء البحث ويستعين به الباحث في الحالات التي يريد فيها أن يلحق ببحثه بعض المعلومات والبيانات الهامة، التي لا يستطيع إدراجها في مضمون البحث، مثل: الرسومات، الأشكال، الوثائق،.....إلخ، لكي لا يخل بتسلسل الأفكار وترتيبها.[1]

كما تمثل الملاحق في تعريف أخر، تلك الوثائق والنصوص التي يكون الباحث قد اعتمد عليها، وكذا البيانات والجداول الإحصائية التي مثلت كلها مصدر مادة البحث بما في ذلك بعض المعاهدات والمواثيق الوطنية والدولية وبعض المقتطفات من الكتب.[2]

ويختلف مضمون الملاحق باختلاف المواضيع البحثية، فما يعتبر في موضوع معنى ملحقا لا يعتبر كذلك في موضوع أخر، لذا يجب أن يحتكم الباحث إلى طبيعة تلك الملاحق من حيث درجة خدمتها للبحث وما تضيفه من إيضاحات وتفسيرات لموضوعه.[3]

6.الفهارس:

تتعدد الفهارس في البحوث العلمية، وأهمها ما يلي:

أ. فهرس المصادر و المراجع:

ترتب الوثائق العلمية المعتمد عليها في البحث ، مصادرا كانت أو مراجعا، في الفهرس على أساس مجموعة من المعايير وهي:

---

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 183.

[2]- أكلي تومي، مرجع سابق، ص 68.

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 184.

أ.1. ترتيب المصادر والمراجع على أساس القيمة العلمية للمصدر:

حيث أصبحت بعض المصادر والمراجع حجة علمية في مجالها، وبعضها الأخر أقل من ذلك ،[1] و يبقى هذا المعيار نسبيا، يرجع لتقدير الباحث لما هو أساسي وما هو غير أساسي.

أ.2. ترتيب المصادر والمراجع على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية:

حيث ينظر إلى الحرف الأبجدي أو الهجائي الذي يبتدئ به لقب المؤلف، أو عنوان الكتاب.

أ.3. ترتيب المصادر والمراجع على أساس سنة النشر:

ويكون ذلك بترتيب المصدر والمرجع الأقدم وصولا إلى أحدث وثيقة، ولكن عيب هذه الطريقة يتمثل في عدم وجود سنة النشر، الأمر الذي يصعب عملية الترتيب.

أ.4. ترتيب المصادر والمراجع على أساس موضوعها:

يمكن للباحث ترتيب مصادر ومراجع بحثه على أساس موضوعاتي، أي حسب الموضوعات التي تعالجها [2]، مثلا: كتب الفقه القانوني، الاجتهاد القضائي.....

أ.5. ترتيب المصادر والمراجع على أساس نوعها :

وفيه تراعى نوعية المصادر والمراجع وإدراجها مصنفة في فهرس، مع مراعاة ترتيبها داحل كل تصنيف وفقا للترتيب الألفبائي: المخطوطات، الكتب العامة ثم المتخصصة، المعاجم و الموسوعات.[3]

ب.**فهرس المحتويات:**

يقصد بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي

---

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 185.

[2]– المرجع نفسه، ص 186.

[3]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

تحتويها ليمكن الاسترشاد بطريقة منظمة وبأقل مجهود وأقل وقت ممكن على صفحات وجود العناوين الأساسية والفرعية والجزئية لموضوع البحث محل الدراسة وهذا مثلما هو موضح كالآتي:

عنوان الموضوع: الصفحة:

مقدمة .....

الباب الأول: العنوان .....

الفصل الأول: العنوان .....

المبحث الأول: العنوان .....

المطلب الأول: العنوان .....

الباب الثاني: العنوان .....

7. الملخص:

يضع الباحث ملخصا لبحثه في نهايته بعد قائمة المحتويات، دون ترقيم ويجب أن يكون الملخص هادفا ودالا متبوعا بكلمات مفتاحية، بهدف تزويد القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عن الموضوع.[1]

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 188

المحور الثاني

مناهج البحث الغلمي

تمهيد:

يمر البحث العلمي عبر مجموعة من المراحل والخطوات الرئيسية، والتي تبدأ بتحديد وفهم المشكلة فهما عميقا، من خلال جمع الحقائق والمعلومات المرتبطة بها وتحليلها بهدف وضع بعض الفروض الأولية لتفسير الظاهرة وإيجاد الحلول الممكنة للمشكلة.[1]

ثم يبدأ الباحث في دراسة الفروض واختبارها، لتحديد مدى صحتها عن طريق تقديم الحجج والأدلة التي تؤكد وتنفي ذلك.

وتخضع هذه المراحل، وكذلك أسلوب القيام بها، للمنهج العلمي المعتمد في الدراسة، حيث يتعين على الباحث معرفة المنهج الأكثر ملائمة وتطبيقا على بحثه، حيث أنه كلما نجح الباحث في تحديد المنهج العلمي وإتقان قواعده وأحكامه كان البحث منظما ومضبوطا ونتائجه صادقة.

وتتعدد مناهج البحث العلمي في البحوث الاجتماعية والإنسانية وخاصة منها العلوم القانونية، والتي تشهد تطبيقا للكثير منها مثل: المنهج الوصفي، المنهج المقارن والمنهج الاستدلالي.

I. مفهوم مناهج البحث العلمي:

تمثل مناهج البحث الأبعاد النظرية والعملية التي يجري داخلها للبحث، بحيث تؤطر بشكل محدد نشاط الباحث الفكري والإجرائي وتحول دون عبثيته أو انحرافه عن جوهر افتراضاته التي انطلق منها.[2]

ويعتبر التحكم في استخدام المناهج العلمية يعني التحكم في الطريق نحو النتائج العلمية الحقيقية أو النتائج العلمية التي تمتلك خاصيات العلم وعلى رأسها القابلية للتعميم.[3]

---

[1]– مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص41.

[2]– عامر مصباح، مرجع سابق، ص49.

[3]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أولا: تعريف مناهج البحث العلمي وبيان خصائصه

1.تعريف مناهج البحث العلمي

إن التطرق لموضوع مناهج البحث العلمي، يقودنا إلى ضرورة معرفة مختلف التعاريف التي خصت بها، مميزاتها، وكذلك تحديد المفاهيم والمصطلحات التي لها علقة بالموضوع، تجنبا لأي غموض أو تداخل بين المفاهيم.

يعرف المنهج لغة، على أنه الطريق الواضح البين المستقيم الذي له خصائص تميزه عن المناهج الأخرى " لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ" .[1]

أما اصطلاحا، فهو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة.[2]

وتجنبا للخلط بين المفاهيم، حيث يذهب العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى اعتبار مصطلحي" المنهج" و"المنهجية" مرادفين لبعضهما البعض، ويشيران إلى نفس المعنى نجد أن المنهجية تعتبر مفهوما مستقلا تماما والعكس صحيح.

فالمنهجية في معناها الاصطلاحي، تشير إلى ذلك العلم الذي يجعل من المنهج موضوعا للدراسة، فهي بذلك علم المناهج، وهي تشكل الكل الذي هو أشمل وأعم من المنهج الذي يمثل جزءا من الكل ألا وهو المنهجية.[3]

وعلى ذلك، فمنهج البحث العلمي هو الطريقة أو الوسيلة التي يستعملها الباحث في دراسته لظاهرة معينة أو في معالجته لموضوع معين، بغرض الوصول إلى المعرفة العلمية اليقينية.[4]

---

[1]– مصطفى محمود أبو بكر، عبد الله اللحلح، مرجع سابق،ص43.

[2]– ادريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق، ص9 ومايليها.

[3]– خلالفة هاجر، **"إشكالية التعدد المنهجي في العلوم السياسية"**، ورقة منشورة في كتاب أعمال مؤتمر تمتين أدبيات البحث العلمي، ديسمبر،2020،ص137.

[4]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2.خصائص المنهج العلمي

يتميز المنهج العلمي، باعتباره طريقا مؤديا إلى الكشف عن الحقيقة، بالعديد من الميزات، أهمها[1]:

أ- الموضوعية والابتعاد عن التحيز الشخصي، حيث أن جميع الباحثين يتوصلون إلى نفس النتائج باتباع نفس المنهج عند دراسة الظاهرة موضوع البحث.

ب- الثبات في نتائج البحث العلمي في أي وقت من الاوقات، وهذا يعني أن تكون الظاهرة قابلة للملاحظة.

ج- التعميم لنتائج البحث العلمي، ويقصد بها تعميم نتائج العينة موضوع البحث على مفردات مجتمعها الذي أخذت منه، والخروج بقواعد عامة يستفاد منها في تفسير ظواهر أخرى مشابهة.

د- المرونة والقابلية على التنوع والملائمة بين العلوم والمشاكل البحثية.

هـ- الجمع بين الاستنباط والاستقراء، أي بين الفكر والملاحظة، وهما عنصرا ما يعرف بالتفكير التأملي.

ثانيا: نشأة وتكوين علم المناهج

قبل الحديث عن علم المناهج، والذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها، ويستخدمها الباحثون من أجل المقارنة الحقيقية، فهو نسبي خاص ومادي، ولكنه يخضع لقواعد المنطق الشكلي، لأنها قواعد عامة لكل تفكير علمي[2]، يجدر بنا أولا معرفة تطور المنهج عبر العصور المختلفة.

فعند الإغريق، يعتبر اليونان أول من استخدم كلمة منهج، فقد كان أول استخدام له من طرف أفلاطون(plato)"427-347 ق.م"، حيث عرفه كمرادف للبحث، أما أرسطو"384-322 ق.م" فقد عرف المنهج بأنه البحث نفسه.[3]

---

[1]- يوسف حجيم الطائي، هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص ص،20.21.

[2]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص94.

[3]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص12.

أما في مرحلة القرون الوسطى، فقد كان ابن خلدون (1332-1406)صاحب كتاب "المقدمة"، وابن تيمية صاحب كتاب "نقد المنطق"، من الأوائل الذين عرفوا المنهج، حيث عرف على أنه: "مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة." [1]

وفي العصر الحديث، ظهر المنهج العلمي في شكله المعاصر في القرن17م وفي دراسات وأبحاث الكثير من المفكرين، من أبرزهم" mile "f.w.Hegel" "William James" .durkeim"

ولقد عرفه فلاسفة "منطق بوروبال"سنة1662، بأنه عبارة عن: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للأخرين حين نكون بها عارفين" [2]

وبخصوص موضوع تكوين علم المناهج، نجد أن هناك اختلافا كبيرا وقع بين الفلاسفة والعلماء المتخصصين حول من له الأسبقية في تكوين هذا العلم، وتبعا لهذا الاختلاف، ظهرت ثلاثة آراء:

[1]- هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص137.

[2]-عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص13.

- **الرأي الأول:**

يرى أنصار هذا الرأي أن المناهج يجب أن تصاغ من طرف فلاسفة وعلماء مناهج، حيث أن هذه العملية فلسفية، ويحتاج الأمر إلى عملية الكشف عن الروابط والعلاقة ما بين المبادئ التي تحكم العلوم، انطلاقا من فكرة وحدة العقل الإنساني ووحدة المنهج.[1]

وعلى ذلك، فالفيلسوف أو عالم المناهج هو من يستطيع الوصول إلى ذلك لأنها عملية فلسفية بحتة.

- **الرأي الثاني:**

يتزعم هذا الرأي **"كلود برنارد" "Claude Bernard"**في كتابه "المدخل لدراسة الطب التجريبي" حيث أكد على أنه يجب على العالم و الباحث المتخصص ألا يتقيد بمنهج ومذهب فلسفي معين أثناء القيام بأبحاثه العلمية، لأن المناهج لا يمكن أن تدرس نظريا كقواعد وقوانين نظرية، ولكن هي تتكون داخل الميدان والمعمل.

- **الرأي الثالث:**

وهو أي توفيقي، يرى أن الفيلسوف هو وحده من يكشف على العلاقات بين مختلف العلوم والروابط بينها، ولهذا فالفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكل منهج، ودور العالم المتخصص هو البحث، فيكون بذلك للفيلسوف مجاله ويكون للعالم المتخصص مجاله الخاص به.[2]

ثالثا: تصنيفات المناهج العلمية

تتنوع مناهج البحث العلمي، حيث أنها تشمل جميع فروع المعرفة العلمية السائدة في وقتنا، وقد صنفها العلماء والباحثين في المنهجية إلى تصنيفات كثيرة .[3]

---

[1]– عبد القادر حوبة، مرجع سابق، بدون صفحة.

[2]– المرجع نفسه، بدون صفحة.

[3]– أكلي تومي، مرجع سابق، ص ص: 80،81.

فهناك من يصنفها على أساس رتبتها فتكون هناك مناهج أساسية وأخرى ثانوية، ومنهم من ينفي هذا التقسيم من الأساس، كما ينطلق البعض من فكرة كونها منهجا معينا يمثل أحد أساليب أو طرق المعرفة.[1]

1.التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي

يقوم التصنيف التقليدي لمناهج البحث العلمي على أساس تقسيمها إلى ما يلي: [2]

أ/ المنهج التحليلي والمنهج التركيبي

يطلق على المنهج التحليلي بالمنهج الاكتشافي أو منهج الاختراع، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، بينما يعمل المنهج التركيبي أو التأليفي على تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها أو اختراعها بواسطة المنهج التحليلي بغرض نشرها للآخرين.

ب/المنهج التلقائي و المنهج العقلي التأملي

يعرف المنهج التلقائي بأنه ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة.[3]

أما المنهج العقلي التأملي، فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل والفكر في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.[4]

2.التصنيفات الحديثة لمناهج البحث العلمي

وهي مرتبطة بأسماء الفقهاء الذين نادوا بها، وأهمها ما يلي:[5]

أ- تصنيف هويتني (Whitney): وأهم المناهج العلمية بالنسبة إليه، هي:

- المنهج الوصفي.

---

[1]- أكلي تومي، مرجع سابق، ص ص: 80،81.

[2]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص130.

[3]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص143

[4]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[5]- أكلي تومي، مرجع سابق، ص82،83.

- المنهج التاريخي.
- المنهج التجريبي.
- البحث الفلسفي.
- البحث التنبؤي.
- البحث الاجتماعي.
- البحث الإبداعي.

وهنا وقع الفقيه في خلط بين المنهج وطريق المعرفة في إقحام البحث الفلسفي ضمن المناهج، أما البحث التنبئي والإبداعي لا علاقة لهما بالمناهج العلمية.

ب- تصنيف ماركيز:"Marquis":

رتب ماركيز مناهج البحث العلمي على النحو التالي:

المنهج الأنثروبولوجي(الملاحظة الميدانية).

المنهج الفلسفي.

منهج دراسة الحالة.

المنهج التاريخي.

المنهج التجريبي.

منهج المسح.

ويعاب على هذا التصنيف، أنه لا يستمد أسسه من علم دراسة المناهج، وإنما انطلق من اعتبارات ذاتية، ويظهر ذلك سواء في التسميات أو التصنيف في حد ذاته.

ج - تصنيف "جود وسكينس": ويتمثل هذا التصنيف ما يلي:

- المنهج التاريخي.
- المنهج الوصفي.
- منهج المسح الوصفي.

- المنهج التجريبي.
- منهج دراسة الحالة والدراسة الإكلينيكية
- منهج دراسة النمو والتطور والوراثة.

وجهت لهذا التصنيف نفس الملاحظة فيما يخص الخلط بين المنهج وطرق البحث والدراسة، مثل المسح ، دراسة النمو والتطور.

د- تصنيفات مناهج البحث العلمي عند الباحثين الجزائريين:

تفخر الجزائر بنخبة متميزة من الباحثين في المنهجية، حيث قدموا تصنيفاتهم المختلفة لمناهج البحث العلمي، كالآتي:

أ/ تصنيف مناهج البحث العلمي عند الدكتور عمار عوابدي:

لتحقيق التوازن بين الحقائق العقلية والحقائق الواقعية، وطرق الوصول إليها، ومناهج اكتشافها، اعتمد الدكتور" عمار عوابدي" التصنيف التالي: [1]

* المنهج الاستدلالي.
* المنهج التجريبي.
* المنهج التاريخي.
* المنهج الجدلي أو المنهج الديالكتيكي.

ب/ تصنيف مناهج البحث العلمي عند الأستاذ رشيد شميشم:[2]

قسم الأستاذ "رشيد شميشم" مناهج البحث العلمي إلى مناهج أساسية وهي :

* المنهج الاستدلالي.
* المنهج التجريبي.
* المنهج الجدلي.

---

[1]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص145

[2]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص135.

* المنهج التاريخي.

* أما المناهج الفرعية، فهي:

* المنهج الوصفي.

* المنهج الإحصائي.

* منهج تحليل المضمون.

ج/ تصنيف مناهج البحث العلمي عند الأستاذ الدكتور أحمد خروع: [1]

ولقد رتب المناهج العلمية كالآتي:

- المناهج العلمية الأساسية:

– المنهج الاستدلالي.

– المنهج التجريبي .

– المنهج التاريخي.

- المناهج العلمية الثانوية:

– المنهج الاجتماعي.

– المنهج المقارن.

– المنهج النفعي .

II. أهم مناهج البحث العلمي تطبيقا في البحوث القانونية

تحتاج كافة العلوم للمناهج العلمية لدراسة الظواهر والمشكلات التي تواجهها، لأنها الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة، والتوصل إلى نتائج موثوق فيها ووضع توصيات قابلة للتطبيق العملي.[2]

[1]– أحمد خروع، **المناهج العلمية وفلسفة القانون**، الجزائر: د .م .ج، 2005، ص ص:26،27.

[2]– مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص42.

وعلى غرار العلوم الأخرى، تحتاج العلوم القانونية تطبيق المناهج العلمية حيث يقوم الباحث القانوني باستخدام المنهج العلمي الملائم والمناسب في قواعده وأدواته لموضوع البحث، وعلى ذلك فإن أكثر المناهج شيوعا واستخداما في الدراسات القانونية هي المنهج الوصفي وكذلك المنهج المقارن.

أولا- المنهج الوصفي:

إن البحث وفق هذا المنهج، يعد الاكثر شيوعا وانتشارا ليس في العالم الثالث فحسب، بل هو شاسع أيضا في الدول المتقدمة، إذ لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة أية ظاهرة، حيث لابد أن تتوافر لدى الباحث أوصافا دقيقة للظاهرة التي يحاول دراستها.[1]

أ- تعريف المنهج الوصفي وبيان خصائصه:

يمثل المنهج الوصفي عملية استقصاء تنصب على ظاهرة من الظواهر، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى.[2]

(أ-1)- تعريف المنهج الوصفي:

حظي المنهج الوصفي بالعديد من التعاريف ، أهمها ما يلي:

* هو عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"[3].

* وتعرف البحوث الوصفية بأنها: "البحوث التي تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة، إذ بعد الدراسة الكشفية يتم التنقل بين الفروض التي تم استخراجها للتوصل إلى أهمها"[4]

---

[1]- عزيز داوود، **مناهج البحث العلمي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، 2006، ص6.

[2]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص56.

[3]- محمد مبارك محمد الصاوي، **البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 1992، ص30.

[4]- جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الوفاء للطبع والنشر، 2001، ص202.

* كما يعرف أيضا بأنه: "عبارة عن وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطويرا يشمل عدة فترات زمنية"[1]

وعلى هذا الأساس يعتبر المنهج الوصفي على مجموعة من الأدوات الكمية (البيانات وحسابها بالطرق الإحصائية)، والكيفية (خطوات بناء الإشكالية والفرضيات والمتغيرات)، التي تساعد الباحث على وصف وتحديد خصائص ظاهرة اجتماعية معينة وتحديد طبيعة العلاقات بين متغيراتها وعناصرها تحديدا كميا أو كيفيا والوصول في نهاية المطاف إلى تعميمات.[2]

(أ-2)- خصائص المنهج الوصفي:

يتميز المنهج الوصفي بالعديد من الخصائص أهمها ما يلي[3]:

- تقديم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة والحالية.
- توضيح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها.
- المساعدة على التنبؤ بمستقبل الظاهرة نفسها.

أما مرتكزاته فهي عديدة، وهذه أهمها[4]:

- الاستعانة بمختلف الأدوات المستخدمة للحصول على البيانات بشكل دقيق ، كالملاحظة والاستبيان.

- اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تؤخذ منه وذلك توفيرا للجهد والوقت ولغيرها من تكاليف البحث.

---

[1]- رجاء وحيد دويدي، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دمشق: دار الفكر، 2000، ص184.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 87.

[3]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص ص:58، 59.

– اصطناع التجريد في البحوث الوصفية، حتى يمكن تمييز سمات الظاهرة موضوع البحث وخصائصها، خاصة وأن الظواهر في مجال العلوم الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد الشديدين.

– تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر على أساس محدد، حتى يمكن استخلاص أحكام صادقة على مختلف الفئات المكونة للظاهرة موضوع البحث ومن ثمة تعميمها.

ب/ مراحل البحث والدراسة وفقا للمنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على مجموعة من الخطوات الأساسية هي:

- تفحص مجال المشكلة وموضوعها من جميع جوانبها .
- تحديد المشكلة تحديدا دقيقا.
- صياغة فرضية أو عدة فرضيات لتلك المشكلة بناءا على ملاحظات الباحث بعد تدوين مشكلة البحث وتقرير المسلمات والحقائق التي يستند إليها في دراسته.
- اختيار وتحديد طرق جمع البيانات والمعلومات (استبيان، ملاحظة، مقابلة....).
- جمع البيانات وتصنيفها وتنسيقها في تنظيم معين بناءا على أوجه التشابه والاختلاف.
- وضع قواعد لتصنيف البيانات بطريقة تتسم بعدم الغموض وملائمة فرضيات الدراسة.
- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- تحليل النتائج والفروض وبعد استخلاص التعميمات والاستنتاجات .
- كتابة التقرير النهائي من البحث بكل وضوح .

ج/ أنواع البحوث الوصفية:

تصنف البحوث الوصفية إلى ثلاثة مجموعات، وهي كالآتي:

ج-1: الدراسات المسحية" Survey Studies"

هي دراسة شاملة لعدد كبير من الحالات في وقت معين، حيث تستخلص البيانات من جزء من المجتمع ثم تعمم نتائجه على المجتمع كله. [1]

وتعرف كذلك على أنها دراسات تقوم بجمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها، ولمعرفة الحاجة لإجراء تغييرات فيها، ويتضمن البحث المسحي جميع بيانات لاختبار فروض معينة أو الإجابة على أسئلة تتعلق بالحالة الراهنة لموضوع الدراسة، إذ تتخذ الدراسة المسحية الوضع الحالي للأمور.[2]

ويهدف المسح إلى حل الكثير من المشكلات ، لما تقدمه من معلومات تشخيصية عن الموضوعات المتصلة بتلك المشكلات.[3]

وتتعدد الدراسات المسحية لتشمل ما يلي:

- **دراسات مسح الرأي العام**

يمثل الرأي العام تعبير الجماعة أو الجمهور في جانب المعتقدات والآراء التي اكتسبوها في وقت معين بالنسبة لموضوع مهم أو قضية مهمة، ظهر في بداية الأمر في قطاع السياسة والاقتصاد، ويهدف إلى الوصول إلى قرارات أو تصميم سياسات أو التنبؤ باتجاهات شعبية ومعرفة وجهات النظر في موضوعات الساعة.[4]

---

[1]- عزيز داوود، مرجع سابق ، ص17.

[2]- عبد الرحمان عدس، **أساسيات البحث التربوي**، عمان ، دار الفرقان،1999، ص82.

[3]- مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص 60.

[4]- عزيز داوود، مرجع سابق، ص 22 وما يليها.

- **تحليل المحتوى**

يمثل تحليل المحتوى أسلوبا في البحث، يستخدم لوصف المحتوى الظاهر وصفا موضوعيا ومنطقيا منظما وكميا في ضوء وحدة التحليل المستخدمة.

- **المسح المدرسي** أو المسح التعليمي، وهو أسلوب منظم للحصول على معلومات وبيانات موضوعية في مجال التعليم، وذلك للحصول على معلومات وبيانات موضوعية، وذلك بهدف تطوير جودة قطاع التعليم وتحسين العملية التعليمية.

- **مسح العمل (تحليل الوظائف)**

وهي طريقة مستخدمة في إدارة الأعمال ، وتهدف إلى معرفة مضمون الوظائف الإدارية والفنية والكتابية وغيرها، إذ يتم من خلالها جمع معلومات عما يقوم به العاملون من مهام ومن أنشطة يقومون بها، ودراسة ظروف عملهم ، مؤهلاتهم وخبراتهم وعلاقاتهم برؤسائهم في العمل.[1]

ج-2: دراسات العلاقات

يهتم هذا النوع من البحوث بدراسة العلاقات بين الظواهر، وتحليل الظواهر والتعمق بها لمعرفة الارتباطات الداخلية وكذلك الخارجية بينها وبين الظواهر الأخرى.[2]

فالمنهج الوصفي لا يقف عند مجرد وصف عام وشامل للظاهرة ، ولكنه يسعى أيضا إلى تعقب العلاقات بين الحقائق حتى يتم فهم الظواهر والتحكم فيها، وتتنوع دراسات العلاقات بين: دراسة الحالة الدراسات السببية المقارنة، والدراسات الارتباطية.

* **دراسات الحالة:** هي في الحقيقة عبارة عن بحث معمق في حالة من الحالات، وبحث في العوامل المعقدة التي أثرت فيها، والظروف الخاصة التي أحاطت بها والنتائج العامة والخاصة

[1]- عزيز داوود، مرجع سابق، ص22.

[2]- مريد يوسف الكلاب ، مرجع سابق، ص 60.

التي نتجت عن ذلك كله، وقد تكون الحالة المدروسة فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو ظاهرة معينة.[1]

وعلى ذلك فإن دراسة الحالة تهدف إلى جمع البيانات ودراستها حتى يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية [2].

ويتميز هذا النوع من الدراسات، بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

- التركيز والتعمق في حالة واحدة وتناولها من كل الجوانب، حيث يركز الباحث جهده الفكري
- والبدني حول حالة واحدة يدرسها دراسة جيدة.
- وجود حالة واحدة يدرسها دراسة جيدة.
- وجود حالة واحدة، وليس مجتمع الدراسة، وتختار منه عينة.
- صدق النتائج وقابليتها للتعميم، لأن عملية لتركيز والتعمق في دراسة الحالة يجعل البحث موثوقا فيه وناجحا.
- المرونة، بحيث يستطيع الباحث أن يعدل ويزيد ويحذف بناءا على تطور البحث حول الحالة، وبناءا على المعلومات الجديدة المتحصل عليها.

*** الدراسات السببية المقارنة:**

أو الدراسات المقارنة للأسباب، وتعمل هذه البحوث على محاولة إيجاد الحلول للمشاكل من خلال التحليل المترابط فيما بينها، ودراسة العوامل التي تبدو مرتبطة، حيث لا تكتفي بالكشف عن ماهية الظاهرة، ولكنها تحاول الكشف عن أسباب حدوثها وكيفية حدوثها، كما أنها تقارن بين أوجه الشبه والاختلاف في الظواهر لغرض اكتشاف العوامل والظروف التي تصاحب حدثا معينا[3].

---

[1]- محمد سامي ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، بدون دار نشر، دار المسيرة، 2016،ص374.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 114 ومايليها.

[3]- عزيز داوود، مرجع سابق، ص32.

***الدراسات الارتباطية:**

يعرف البحث الارتباطي على أنه ذلك البحث الذي يعمل على جمع البيانات من عدد من المتغيرات، وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بينهما، وإيجاد قيمة تلك العلاقة والتعبير عنها بشكل كمي من خلال ما يسمى بمعامل الارتباط.[1]

وعلى ذلك فالدراسات الارتباطية تعمل على تقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر من ناحية، ومعرفة مدى العلاقة من ناحية أخرى، تحليل الأسباب والنتائج والتوصل إلى تنبؤات مستقبلية[2].

د-: الدراسات التطورية

تعمل الدراسات التطورية على دراسة الوضع القائم للظواهر والعلاقات المتداخلة بعضها ببعض كما تتناول أيضا المتغيرات التي تحدث بمرور الزمن[3]، وعلى ذلك فهذا النوع من البحوث يتجاوز وصف الظواهر ليؤكد على التغييرات لتي تحدث عبر الزمن، وما يتصل بهذه التغيرات من مؤشرات فاعلة[4].

والدراسات التطورية نوعان:

د-1 دراسة الاتجاهات:

يعمل هذا النوع من الدراسات على جمع المعلومات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في أوقات مختلفة، وتحليلها لاستقراء اتجاهات منها، والتنبؤ بما يحدث في المستقبل.[5]

---

[1]- محمد سامي ملحم ، مرجع سابق، ص379.

[2]- عزيز داوود، مرجع سابق، ص33.

[3]- مريد يوسف البكلاب، مرجع سابق، ص63.

[4]- عزيز داوود، مرجع سابق، ص34 .

[5]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

د-2 دراسات النمو:

وتمثل المنهج الأساسي في دراسة التكوين النفسي للإنسان من خلال ملاحظة هذا التكوين في أبعاد النمو الجسمي والانفعالي والعقلي والاجتماعي، وذلك منذ مرحلة ما قبل الميلاد، مرورا بمرحلة الطفولة المبكرة والطفولة المتأخرة والمراهقة والشباب واكتمال النضج، وتسجيل كل ما يتصل بذلك من مظاهر سلوكية ومشكلات في الجوانب المختلفة[1].

وتنقسم دراسات النمو إلى:

دراسات النمو الكيفية.

الدراسات المقارنة.

هـ - تقييم المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي، على الرغم من تصنيفه ضمن المناهج الفرعية، إلا أنه الأكثر شيوعا واستخداما في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، فهو منهج له مزايا وعيوب.

هـ-1 :مزايا المنهج الوصفي: من إيجابياته:

- تقديم معلومات وحقائق حول ظاهرة حالية او آنية.
- توضيح العلاقة بين مختلف الظواهر
- تفسير الظواهر والعوامل المؤثرة فيها، وهو ما يساعد على فهم الظاهرة والتحكم فيها يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة.

هـ-2: عيوب المنهج الوصفي

من عيوبه:

[1]- على الرغم من توجه الدراسات التطورية، وخاصة منها دراسات النمو، إلى دراسة الفرد الإنساني في مظهر من مظاهره سواء كان جسميا أو عقليا أو عاطفيا أو لغويا...إلا أنها وجهت لها العديد من الانتقادات أهمها أنها تتطلب وقتا طويلا بحيث لا يتسع المجال لكثير من الباحثين الاستمرار في البحث بهذا النوع من الدراسات حتى نهايتها، كما أن أساليب الدراسة تتغير وتتطور، الامر الذي يدفع الباحث إلى ضرورة تغيير الأسوب التطوري المعتمد في البحث إلى أسلوب جديد يحق أهدافه.

- إن الباحث في المنهج الوصفي، قد يعتمد على معلومات خاطئة من مصادر مختلفة.
- احتمال تحيز الباحث خلال جمعه للبيانات والمعلومات إلى مصادر معينة تزوده بمعلومات تتوافق ووجهة نظره.
- يتم إثبات الفروض في المنهج الوصفي، عن طريق الملاحظة، مما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرارات الملائمة للبحث.
- إن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة، وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.

ثانيا- المنهج المقارن:

احتلت المقارنة وصفا مميزا في الدراسات الاجتماعية، وحظيت باهتمام العلماء في معالجتهم المنهجية لطرق البحث العلمي وتصميم البحوث الاجتماعية، حتى اعتبر بعض علماء الاجتماع أن هذا المنهج هو الأنسب للدراسة في العلوم الاجتماعية ومن هؤلاء: ابن خلدون، ماكس فيبر أوغست كونت.[1]

وبالنسبة للعلوم القانونية، نجد أن المقارنة شغلت حيزا كبيرا في البحوث والدراسات القانونية، حيث أن استخدام المنهج المقارن فيها يقابل استخدام وتطبيق المنهج التجريبي في العلوم الطبيعة.

أ- تعريف المنهج المقارن وبيان أهميته:

تستخدم المقارنة من قبل الناس في جميع نشاطاتهم، رغم أنها كمنهج قائم بذاته حديث النشأة، ولكنها قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدمها "أرسطو" و"أفلاطون"، كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش، كما تم استخدامها في الدراسات المتعلقة بالمواضيع والقضايا الجزئية التي تحتاج إلى دراسة والدقة.[2]

---

[1]- ميادة بلقاسم، مرجع سابق، ص542.

[2]- سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني، مرجع سابق، ص113.

أ.1-: تعريف المنهج المقارن

أحيط المنهج المقارن بالعديد من التعاريف، أهمها ما يلي:

- المنهج الذي يعتمده الباحث لقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة."[1]

وباعتبار المنهج المقارن هو "الاداة المثلى في علم الاجتماع" كما أكد عليها المؤسسين الأوائل لهذا العلم، نجد أن تعريفه كان على أساس أنه: الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر والعمليات والمؤسسات الاجتماعية دراسة مقارنة تتخصص بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر في مجتمعات مختلفة وبيئات متباينة جغرافية وإقليميا وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة." [2]

وعليه، فالمنهج المقارن هو طريقة لمعالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن ببيان أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين جزئي الموضوع المبحوث.[3]

أ.2-: أهمية المنهج المقارن

للمقارنة أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي، في العلوم الاجتماعية ككل باعتبارها تمثل أحد الطرق المستخدمة في معالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن وأهميتها تتمثل في ما يلي: [4]

- تساهم المقارنة في توفير درجة عالية من العمومية، بواسطة القوانين التي يمكن اكتشافها عن طريقها.

---

[1]- براء منذر كمال عبد اللطيف، **أصول البحث القانوني :التقليدي والإلكتروني**، جامعة الموصل: دار ابن الأثير للطباعة 2011، ص21.

[2]- ميادة القاسم، مرجع سابق، ص543

[3]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص: 94.93.

[4]- عامر مصباح ، مرجع سابق، ص94

- يساهم البحث المقارن في تجميع المفردات ذات الخاصيات المشتركة، التي تكون مقدمة نحو البناء النظري المتكامل، بحيث أن تجميع المفردات المتشابهة سيوفر شرط الانسجام والاتساق بينها، وهو شرط ضروري في بناء أي نظرية.
- يساهم البحث المقارن في اكتشاف المتغيرات الجديدة في الظواهر، لا تظهر للعيان إلا عن طريق التفسير المقارن.
- إن المقارنة هي الطريق الانسب لبيان خصائص الأشياء وتميزها عن طريق مقابلتها مع بعضها البعض، وبالتالي هو منهج جيد للتحليل والتفسير في مجال العلوم الاجتماعية، خاصة بالنسبة للموضوعات المعقدة.
- إن التحليل المقارن يؤدي إلى تقسيمات فرعية في العلم الواحد، وهذا يؤدي بدوره إلى تراكمية معرفية كبيرة، وإلى زيادة الفروع العلمية، وبالتالي التطور العلمي.

أ.3 –: شروط المقارنة

لضمان نجاح عملية المقارنة، يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط أهمها ما يلي:[1]

- يجب أن لا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة، إنما تستند إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.
- أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة، ضوءا أدق وأوفى بجمع معلومات كافية و عميقة حول الموضوع.
- أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة مالا يقارن.
- تجنب المقارنات السطحية، والتعرض إلى جوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس، وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

---

[1]– علال قاشي، **المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية**، مجلة الاستيعاب، العدد7، جانفي 2021، ص ص: 159.157.

- أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان، نستطيع مقارنتهما بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين.

أ.4- خطوات المنهج المقارن:

يخضع استخدام المناهج العلمية في البحوث مهما كانت نوعها إلى ضرورة التزام الباحث بكل قواعد المنهج وضوابطه، حيث تمثل الخطوات جزءا هاما من خصوصية المنهج وتميزه عن المناهج الأخرى ، وتتمثل خطوات المنهج المقارن في ما يلي:[1]

- تحديد إشكالية الموضوع المقارن بدقة وتفصيلها إلى الأسئلة الجزئية التي تعكس بدورها أبعاد الدراسة.
- صياغة الفروض بشكل تكون قابلة للتحقق العلمي عبر المنهج المقارن.
- جمع ووصف وترتيب الحقائق والبيانات التي تم الحصول عليها عبر عملية التصنيف المنهجي للأفكار.
- تحديد الخواص المتماثلة وما يقابلها من خواص متباينة، وتحديد أبعاد كل منها بما يؤدي إلى التجريد النظري.
- العمل على التفريق بين أوجه التشابه والاختلاف الأساسية عن نظريتها الرئيسة بشكل يتبين للباحث الوحدات النظرية الجوهرية عن الثانوية.
- تفسير وتحليل خواص التشابه والاختلاف الرئيسية والثانوية، إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري.
- صياغة النتائج العلمية، وتحديدها في نقاط بدقة، والتحقق من صدق الفرضيات المطروحة من عدمه، بما يجيب عن تساؤلات البحث.
- كتابة التقرير النهائي للبحث، وتقسيمه إلى عناصر بدءا من العناصر الرئيسية إلى أدناها مع احترام الخطة المقترحة لذلك.

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص:94،95.

أ.5- أهداف المنهج المقارن:

تتمثل أهداف المنهج المقارن في ما يلي: [1]

- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين.
- تحديد المحاسن والعيوب، وذلك بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة، وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات وإثراء الجوانب الإيجابية ومحاسن الظواهر و النماذج.
- معرفة أسباب التطور، حيث أن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية، وهو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور والعمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب.

ج- أنواع المقارنة وطرق استخدام المنهج المقارن:

للمقارنة أنواع متعددة، وطرق استخدام كثيرة، يتم شرحها في ما يلي:

ج-1: أنواع المقارنة

وهي أربعة أنواع: [2]

- **المقارنة الاعتيادية:**

وهي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أو وجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف، وغالبا ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين، أما الاختلاف فغالبا ما يدور حول شكل الظاهرتين محل المقارنة.

المقارنة المغايرة:

وهي عكس المقارنة الاعتيادية، حيث يتم التركيز من خلالها على أوجه الاختلاف، والتي تكون في الغالب اكثر من أوجه التشابه بين الظاهرتين المقارنتين.

---

[1]- علال قاشي، مرجع سابق، ص165.

[2]- المرجع نفسه، ص ص:159،160.

- **المقارنة الداخلية:**

وهي مقارنة تركز على دراسة حادثة واحدة فقط ومحاولة معرفة أسبابها، مثل انتشار الجريمة.

- **المقارنة الخارجية:**

وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها.

ج-2: طرق استخدام المنهج المقارن

لتطبيق المنهج المقارن في البحوث العلمية، يختار الباحث إحدى الطرق الآتية:

- **طريقة الاتفاق:**

تشير هذه الطريقة إلى اشتراك جميع الظروف المؤدية إلى حدوث واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك، إن تكرار هذا العامل في كل مرة يحتمل أن يكون هو السبب في وقوع الظاهرة التي لا تحدث عادة بدونه.

- **طريقة الاختلاف:**

اكتشف "جون ستيوارت ميل" أن طريقة التلازم في الوقوع غير كافية لإثبات علاقة العلة بالمعلول، فوضع هذه الطريقة التي تستند على أنه إذا تشابهت مجموعتان في كل الظروف ماعدا ظرف واحد، فالفرق بينهما يعزى إلى هذا الظرف.

- **الطريقة المشتركة:**

تجمع هذه الطريقة بين الطريقتين السابقتين، بحيث تستخدم الأولى لاختيار صحة الفروض و العثور على العامل المشترك المسبب لحدوث الظاهرة، ثم تستخدم الثانية لإثبات أن الظاهرة أو النتيجة لا تحدث من دون العامل المشترك، وتستند هذه الطريقة إلى أن النتيجة ترتبط بالسبب وجودا وعدما فإذا أوجد السبب وجدت النتيجة وإذا غاب السبب غابت النتيجة.

- **طريقة التغيير النسبي:**

لما كانت العلة والمعلول دائما متلازمان في الوقوع فإن التغيير في العلة يستوجب التغيير الموازي له في المعلول، سواء زيادة كان أو نقصان، فكلما زادت العلة زاد المعلول والعكس صحيح.

- **طريقة العوامل المتبقية:**

يطلق عليها أحيانا طريقة البواقي، وتستخدم عندما تكون العوامل التي تسبب بعض أجزاء الظاهرة معروفة للباحث، فإن الأجزاء المتبقية من الظاهرة لابد أن تكون ناتجة عن العامل أو العوامل المتبقية.

ج-2: صعوبات المنهج المقارن

على الرغم من مزاياه العديدة، وخاصة تشخيصه للكثير من الظواهر التي لا يمكن دراستها تجريبا، إلا أن المنهج المقارن يفرض الكثير من التحديات على الباحث نتيجة الصعوبات التي تواجهه في استخدامه، أهمها: [1]

- صعوبة اختيار المفاهيم المركزية، كمفهوم القانون صناعة القرار.
- صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة، وصعوبة تحديد سماتها وخصائصها القابلة للمقارنة.
- صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة بين المعايير والمؤسسات والسلوك.
- صعوبة حصر المتغيرات المهمة والأساسية في الظاهرة الخاضعة للدراسة.
- الافتقار للمعلومات الدقيقة وذات المصداقية العلمية بمعنى المجمعة عبر أداة البحث المقننة.
- عدم القدرة على التنبؤ، كما هو الحال في المنهج التجريبي.

تتطلب المقارنة قدرات خاصة في الباحث، حتى يتحكم في عملية المقارنة بين الظواهر المختلفة(سرعة البديهية، الملاحظة، الصبر، التحليل).

[1]- عامر مصباح، مرجع سايق، ص97.

ثالثا- إشكالية تطبيق المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية:

ساهم التطور العلمي في دراسة وفهم الظاهرة الاجتماعية، وأكد إمكانية تطبيق قواعد المنهج العلمي في دراستها، بعدما ساد التفكير بأنها لا تقبل الضبط والتحكم والتجريب.

1: حدود المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية

تختلف طرق وأساليب تطبيق المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية ومن بينها العلوم القانونية، عن تطبيقها في العلوم الطبيعية والرياضية، الأمر الذي يبرز خصوصية الظاهرة الاجتماعية وتميزها عن الظواهر الأخرى.

ويبقى استخدام مناهج البحث العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية يطرح الكثير من التساؤلات ويثير بعض الصعوبات التي يمكن أن يتلقاها الباحث، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة رصد وتحديد مسألة حدود تطبيق مناهج البحث العلمي في دراستها.

ولو رجعنا إلى طبيعة وخصوصية الظاهرة الاجتماعية، نجد أنها تصنف ضمن العلوم الحديثة النشأة، وبالتالي فإن تراكماتها العلمية متواضعة مقارنة بمثيلتها في العلوم الطبيعية، والتي تتوفر على رصيد معرفي ضخم ومهم، وعلى ذلك فهذه الخصوصية تحد نوعا ما من تطبيق المنهج العلمي بقواعده المعروفة، وتطرح الصعوبات التالية: [1]

- **تحول وعدم استقرار الظاهرة الاجتماعية وتعقدها:**

ترتبط الظاهرة الاجتماعية بمكونات المجتمع، أي الأفراد والجماعات، والتي تحكمها مجموعة من الظروف النفسية والثقافية والسياسية، تجعل التحكم في دراستها بالأمر الصعب و المعقد في بعض الأحيان.

- **صعوبة تطبيق قاعدة الملاحظة على الظاهرة الاجتماعية:**

تتميز الظاهرة الاجتماعية بأنها معنوية، قيمية، غير قابلة للمس ولا يمكن تكرارها بالتجربة، وموضوع فهمها يختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر وهذا ما

[1]- مدني احميدوش، مرجع سابق،ص35.

يصعب مسألة ملاحظتها ولكن هذا لا يعني أنها ظاهرة غير منتظمة، كل ما في الأمر أنها متنوعة وملاحظتها تصبح أكثر صعوبة.

- **صعوبة تطبيق قاعدة التجريب على الظاهرة الاجتماعية:**

والتجريبية في دراسة الظواهر الاجتماعية، تختلف تماما عن التجربة في دراسة العلوم الطبيعية، فالأولى تتم عن طريق المقارنة بين المجتمعات، استخلاص التجارب من الماضي كما يمكن إخضاعها للمنهج التجريبي دون أن تكون النتائج بنفس دقة النتائج المستخلصة من التجارب في العلوم الطبيعية.

- **عدم دقة القوانين والنظريات الاجتماعية:**

يرى بعض المشككين لتطبيق المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية، صعوبة الوصول إلى قوانين تشبه في دقتها قوانين ونظريات العلوم الطبيعية، نتيجة عدم استقرار المجتمعات على حالها، وعدم خضوع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية.

- **عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية:**

يرى المنتقدون لتطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية والسلوكية، أن المصطلحات والمفاهيم الخاصة بها غير دقيقة وغير واضحة على الإطلاق، فهي مرنة ومطاطية، الأمر الذي يحول دون تطبيق المنهج العلمي في دراستها. [1]

وفي المقابل تمتاز المصطلحات والمفاهيم العلمية المستعملة في مجالات العلوم والرياضية بالثبات والجمود والصلابة، الأمر الذي يكسبها الدقة والوضوح والثبات في الدلالات العلمية التي يتطلبها المنهج العلمي السليم.[2]

- **موضوعية الباحث في البحث**

يعتبر الباحث جزءا من الظاهرة الاجتماعية، يؤثر ويتأثر بها، لذا فإنه مهما ادعى العلمية والموضوعية، ومهما التزم بالقواعد الصارمة للمنهج العلمي، فإنه بوعي أو بغير وعي، يجد

---

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص155.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

نفسه يعبر عن واقع ما، يؤيده أو يرفضه، حتى وإن اتخذ موقفا محايدا ومختلفا بشأنها، فإن حياده يعد موقفا في حد ذاته.[1]

وينظر إلى المنهج العلمي على أنه الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة والتوصل إلى نتائج موثوق فيها، إلا أن التطبيق السليم له يحتاج إلى التزام الباحث بمجموعة من الضوابط أو المبادئ العامة أهمها ما يلي[2]:

* مبدأ الموضوعية:

يجب على الباحث توثيق الظواهر والأحداث كما هي دون تحيز لميولة أو عواطفه أو انفعالاته في أي مرحلة من مراحل البحث.

* مبدأ الخلط بين المفاهيم:

يجب أن يكون الباحث على علم كاف ووعي متعمق بالمفاهيم المستخدمة في منهج البحث العلمي مثل مفهومي السببية والارتباط.

* مبدأ الفكر الصحيح:

يجب أن يلتزم الباحث بقواعد الفكر السليم التي عادة ترد في المنهج الاستدلالي والاستنباطي منها ما يلي[3]:

– مبدأ التمايز بالهوية أو الذاتية، حيث أن كل شئ يتمايز بذاته وله هويته التي تختلط بغيرها ويستحيل أن يكون غير ذاته، ولا يدخل فيه ما ليس منه ولا يستبعد عنه ما هو منه.

– مبدأ انتقاء التناقض، حيث يستحيل أن يتحقق وجود الشيء وانعدام وجوده في نفس الوقت.

– مبدأ انتقاء الوسطية، حيث يستحيل وجود واسطة بين ظاهرتين أو متغيرين متناقضين.

– مبدأ التضمين أو القياس، فإذا كانت الظاهرة (س) تتضمن الظاهرة (ص) الظاهرة (ع)، فإن الظاهرة (س) لابد وأن تتضمن الظاهرة (ع).

---

[1]– مدني أحميدوش، مرجع سابق، ص38.

[2]– مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق ص43 ومايليها.

[3]– المرجع نفسه، ص45.

* مبدأ التحديد المجرد:

يجب أن يلتزم الباحث بتحديد المصطلحات والعمليات والخطوات المستعملة في بحثه لتمييزها عن غيرها من البحوث الأخرى، وأن يتجنب إستخدام التعاريف الغامضة أو الغير متفق عليها، حيث يتعذر الوصول إلى نتائج موثوق بها دون الإتفاق على مفاهيم المصطلحات المستخدمة.

* مبدأ التعميم الجزافي:

يجب أن يلتزم الباحث بالعلاقة المنطقية بين المقومات والنتائج، حيث تكون المقومات مؤيدة بصورة واقعية منطقية واضحة للنتائج ويتجنب التعميم غير المنطقي للجزئيات على الكليات.

* مبدأ الأمانة العلمية:

يجب على الباحث الالتزام بالأمانة العلمية في إسناد الحقائق والمعلومات والنظريات إلى أصحابها، وأن يتحرى صحة الإسناد ودقة المصادر.

وعلى اعتبار العلوم القانونية جزءا لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية، ومجالا خصبا لتطبيق مناهج البحث العلمي الملائمة لدراسة الظاهرة القانونية، يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط تؤكد الارتباط بينهما وهي[1]:

– أن تكون غيات علم القانون هي ذات غايات العلوم الاجتماعية ، أي إنشاء وصياغة أحكام وقواعد وقوانين متناسقة علميا ومترابطة ارتباطا وثيقا بنمط سلوكي وأخلاقي رشيد.

– أن تكون موضوعات واهتمامات علم القانون الأساسية والأصلية موضوعات واهتمامات علم القانون الأساسية والأصلية موضوعات واهتمامات القيم الاجتماعية والقضايا الأنثروبولوجية.

– أن تكون المناهج والبحوث العلمية وأدواتها هي ذات المناهج والبحوث والأدوات العلمية المستخدمة والمطبقة في مجالات العلوم الاجتماعية.

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص164.

III. التعدد المنهجي في الدراسات القانونية:

يسعى الباحث العلمي في مختلف العلوم إلى دراسة الظواهر المختلفة ومواجهة المشاكل المتعلقة بها، حيث يحاول الوصول إلى إجابات تشكل معرفة علمية جديدة، أو تثبيت لحقيقة موجودة. وتتم هذه العملية وفقا لخطوات وقواعد منتظمة ومدروسة تسمى المنهج العلمي.

ويكتسي أسلوب البحث أو الطريقة التي يعتمدها الباحث في دراسة موضوع معين، أهمية كبيرة، لا تقل عن أهمية الجهد الذي يبذله في جمع المعلومات حولها وتفسيرها واستنباط النتائج والقوانين العلمية، على أساس أن المنطق الصحيح يوصل إلى نتائج سليمة وبأقل جهد ووقت ممكنين.[1]

وتتطلب البحوث العلمية في الوقت الراهن، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية، استخدام أكثر من منهج علمي في الدراسة الواحدة، حيث التوجه من وحدة المنهج إلى التعدد المنهجي أصبح يمثل ضرورة تستوجبها دراسة بعض الظواهر كالظاهرة القانونية.

أولا: حاجة الظاهرة القانونية إلى التعدد المنهجي

يمثل المنهج العلمي الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة على تلك التساؤلات[2].

وعلى اعتبار القانون فرعا هاما من فروع العلوم الاجتماعية، والتي تتطلب دراستها استخدام مناهج البحث العلمي، كان لزاما على الباحث القانوني معرفة المناهج المناسبة لدراسة الظاهرة القانونية، خاصة بعد الخصوصية التي أصبحت تتميز بها، والتي تستدعي توظيف أكثر من منهج علمي واحد لفهمها ومواجهة المشكلات المتعلقة بها.

---

[1]– عامر مصباح، مرجع سابق، ص11.

[2]– مصطفى محمد، أبو بكر; أحمد عبد الله، اللحلح، مرجع سابق، ص 43.

1. تعريف الظاهرة القانونية.

تعبر الظاهرة عن الشيء أو الحدث الذي يتكرر وقوعه أو حدوثه عدة مرات على فترات متقاربة من الزمن والذي يعكس وضعا غير مألوف أو غير عادي[1].

وتحدث الظاهرة بتوافر مجموعة من الشروط، أهمها[2]:

- التكرار: لكي تكون هناك ظاهرة ما ملفتة للانتباه يجب أن يتكرر حدوثها.
- أن تعكس الظاهرة وضعا غير مألوف أو وضعا غير عادي أو انحراف عن المعتاد بالسالب أو بالموجب.

وبخصوص الظاهرة الاجتماعية، نجد أن "دوركايم" ينظر لها على أنها تركيب خاص ينشأ من الفعل ورد الفعل بين ضمير الفرد من جهة وبين العقل الجمعي من جهة أخرى، فهي على حد قوله، ليست من صنع فرد من الأفراد ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه، وتنشأ بوحي من العقل الجمعي[3].

ومن هنا نستنتج أن الظواهر الاجتماعية تعكس علاقة الأفراد فيما بينهم، فهي نتاج تأثير إما شخص أو جماعة على شخص آخر، ويتخذ هذا التأثير صورا لمجموعة من السلوكيات التي تحدث بينهم.

وعلى اعتبار الظاهرة القانونية من أهم الظواهر الاجتماعية، فإنها تتدخل لضبط السلوكيات الفردية والجماعية، وعلى ذلك فهي مجموعة من السلوكيات الإنسانية (أقوال وأفعال) التي تنطلق من الواقع الاجتماعي، ووفقا للسياق القانوني تحدث أثرا نحو تغيير حياة الأفراد.

---

[1]– مصطفى محمد، أبو بكر; أحمد عبد الله, اللحلح، مرجع سابق، ص110.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]– سلمى حنفي، "**أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية دراسة بعض الإشكاليات**"، مجلة دراسات المستقبل العربي، العدد العشرون، المجلد التاسع، 2019، بدون صفحة.

فالقانون لا يوجد إلا حيث يوجد مجتمع، وغاية القانون هي تنظيم سلوك أفراد المجتمع، والحياة في المجتمع من شأنها أن تنشئ روابط متعددة بين الإنسان وأقرانه، طالما أنه لا يستطيع أن يحيا ويشبع حاجاته المتجددة منفردا، بل أنه يكون في أمس الحاجة إلى ضم جهده إلى جهود غيره [1].

وبسبب تصادم الرغبات والمصالح، تنشأ المنازعات بين الأفراد، الأمر الذي يستدعي تدخل القانون وتحديده لحقوق وواجبات الفرد في مجتمعه أملا في تحقيق هدف أكبر وهو الأمن والاستقرار والعدالة.

2. أسباب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

تعكس ظاهرة التعدد المنهجي حاجة البحث إلى استخدام أكثر من منهج علمي واحد، حتى تحقق الدراسة هدفها وهو فهم الظاهرة القانونية على أكمل صورها، وإمكانية التنبؤ بالتطورات التي ستخصها في المستقبل.

وإن الحديث عن التعدد المنهجي في البحث القانوني، يقودنا إلى ضرورة معرفة أسبابه، وهي كثيرة، أهمها ما يلي:

أ- خصوصية الظاهرة القانونية في حد ذاتها:

تتميز الظاهرة القانونية بعدة خصائص، تميزها عن غيرها من الظواهر، وعلى أساسها تتطلب استخدام أكثر من منهج واحد لدراستها.

فهي من جهة ظاهرة معقدة، حيث أن حدوثها لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد، ومن جهة أخرى متغيرة من حيث الزمان والمكان، وكذلك هي ظاهرة حركية ومنتجة على الدوام (دائما هناك الجديد في الظاهرة القانونية كظهور فروع جديدة للقانون، مصطلحات قانونية جديدة...الخ).

[1]- محمد السعيد جعفور، **مدخل إلى العلوم القانونية**، ج1، الوجيز في نظرية القانون: الجزائر، دار هومة،2014، ص18.

وهذه الخصائص جعلت من دراسة الظاهرة القانونية أصعب بكثير من دراسة حتى الظواهر الطبيعية التي تحتاج إلى المنهج التجريبي في الغالب.

ب- أهداف البحث العلمي وغاياته:

يهدف البحث العلمي، باعتباره العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي إلى اكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- فهم قوانين الطبيعة والسيطرة عليها.
- دراسة الظواهر المختلفة واستنباط قوانين عامة ونظريات تفسر تلك الظواهر.
- اكتشاف العلاقات بين الظواهر، ومحاولة تفسيرها وإمكانية التنبؤ بها.
- إيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش بها.

ولتحقيق هذه الأهداف يحتاج الباحث إلى استخدام طرق علمية أو قواعد معينة تتناسب وطبيعة الظاهرة المدروسة.

فإذا كانت تحتاج إلى الوصف، فهو يعبر عنها بأسلوب كمي أو كيفي، وإذا كان الوصف لا يحقق شغف الباحث في فهم الظاهرة، فإنه يلجأ إلى المقارنة بينها وبين الظواهر الأخرى...الخ.

فالوصف والمقارنة والاستقراء عمليات قد يحتاجها الباحث في دراسة واحدة وهذا ما يستدعي التعدد المنهجي.

ج -المهارات البحثية:

إن تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث، يعتبر مقوما جوهريا وحيويا للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة

[1] - Whitney, OP,CIT,,P18.

علمية، منهجية، منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية حتى يصل إلى النتائج النهائية للبحث[1].

فالباحث العلمي هو ذلك الشخص الذي يبحث عن الحقيقة في مجال تخصصه، وفي سبيل إعداد بحث علمي ناجح عليه أن يمتلك من المهارات ما يمكنه من تحقيق هدفه خاصة مع فرضية استخدامه لأكثر من منهج علمي بما يتلاءم ودراسته.

فبالإضافة إلى الموضوعية التي يجب الالتزام بها وعدم التحيز للظاهرة المدروسة واعتبارها شيئا ماديا، كما عبر عنها "دوركايم"، يجب على الباحث أن يمتلك مجموعة من المهارات البحثية، كالتأمل، التحليل، دقة الملاحظة، الانتباه إلى كل التفاصيل والقدرة على الكتابة خاصة وأن المنهج الواحد يستوجب، اعتماد مجموعة من الأدوات التي بواسطتها تجمع البيانات، فما بالك بمجموعة من المناهج المطبقة في بحث واحد.

د- تطور مناهج البحث العلمي:

مع نهاية القرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر، ومع نضج العقلية العلمية، التي لم تعد تنظر إلى الظواهر والاشياء نظرة جامدة ومطلقة، ظهرت مناهج علمية تتميز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجة الظواهر عن طريق المنهج العلمي التجريبي، الجدلي، والتاريخي،...الخ[2].

وهذا ما يعني أن لكل عصر مناهجه التي تعكس التفكير العلمي السائد فيه.

هـ- الثورة التكنولوجية.

أثبتت الثورة التكنولوجية أن الباحث والبحث العلمي لا جنسية لهما، بسبب التغيير الشامل في جميع ميادين المعرفة وكافة مجالات الحياة.

---

[1]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص93.

[2]- إدريس فاضلي، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص212.

فجهود الباحثين تتكاتف وتتكامل مع بعضها البعض لتوفر للبشرية مناهج متقدمة للتفكير العلمي يمكن من خلالها زيادة قدرة الإنسان على التحكم في الطبيعة ومواردها وتطويعها لخدمته[1].

و- عولمة القانون:

ينصرف مصطلح "العولمة" إلى مقدار ما يجمع بلدان العالم من القواعد القانونية التي تفرضها المنظمات الدولية طوعا أو كرها، كما قد نعني بها، القانون الكلي العالمي الذي تكون قواعده ومؤسساته ومجالاته عالمية".[2]

وفي سبيل فهمه للظاهرة القانونية، لا يكتف الباحث القانوني بالقراءة الداخلية للنص القانوني، بل يجب تجاوزها إلى ماله ارتباط ببيئته الخارجية، سواء كانت وطنية كالسياق الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للتشريع، أو كانت دولية اعتبارا بتأثير الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، تعددت جوانب الظاهرة القانونية واصبحت تتداخل مع الظواهر الأخرى. فالتنمية المستدامة، المقاولاتية، حاضنات الأعمال، الذكاء الاصطناعي، العدالة العقدية، كلها مواضيع يتشارك فيها القانون مع الاقتصاد، علم الاجتماع وكذلك العلوم السياسية...الخ، الأمر الذي يستدعي التزاوج بين المناهج وكذلك أدوات البحث العلمي الملائمة للدراسة كالدراسات المسحية، التحليل الإحصائي والاستبيان.

ي- مشكلات القياس وصعوبات الضبط والتحكم:

تمثل أدوات القياس نقطة اختلاف تضاف إلى قائمة الاختلافات الموجودة بين الظاهرة الطبيعية والاجتماعية، حيث أن تعقيد الظاهرة الاجتماعية، يجعل من الصعوبة على الباحث القيام بضبط أو إحداث تغيير في العوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة[3].

---

[1]- مصطفى محمد، أبو بكر: أحمد عبد الله، اللحلح، مرجع سابق، ص 16.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

[3]- هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص108.

3. أنواع التعدد المنهجي.

يلجأ الباحث في العلوم الاجتماعية إلى التعدد المنهجي كوسيلة لمواجهة المشكلات التي تصادفه في دراسته، وهذا بسبب ما تتميز به الظاهرة الاجتماعية من تعقيد وتجديد وحركية دائمة. ويقوم التعدد المنهجي على فلسفة منطلقة من المقولة الشهيرة في التراث الغربي no one of us is as strong as all of us [1].

وهو يتكون من خمسة أنواع رئيسية هي:

- تعدد النظريات.
- تعدد المناهج.
- تعدد الملاحظين.
- تعدد أدوات جمع البيانات.
- تعدد مصادر البيانات.

وسنركز في دراستنا على تعدد المناهج وتعدد أدوات جمع البيانات وتعدد الملاحظين.

أ _ تعدد المناهج:

تقوم العلوم الاجتماعية على منهجين اثنين، هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، وعلى الرغم عن توجه الباحثين إلى استخدام المنهج الأول، الا أن ذلك لا يعني على الإطلاق عدم أهمية منهج القيم.[2]

وتركز مناهج البحث الكمية على التقدير الكمي للمتغيرات القابلة للتحليل الدقيق إلى جزئيات منفصلة وتخضع لقوانين صارمة مثل متغيرات العلوم الطبيعية، بحيث يكون الباحث مستقلا ومنعزلا عن المتغيرات التي يدرسها، ويهتم بالمعالجة الإحصائية التي تلخص المواقف والأفكار والأحداث في أرقام لها دلالات خاصة، كما يهتم بعوامل الضبط العلمي وتعميم النتائج في أطر متشابهة أو متقاربة لما تمت دراسته .

---

[1]– سامي عبد العزيز الدامغ، "**التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملائمته للعلوم الاجتماعية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1996، ص108.

[2]– بوبكر الصديق بن شويخ، مرجع سابق، بدون صفحة.

ومن أمثلة المناهج الكمية: منهج المسح الاجتماعي، منهج تحليل المضمون، المنهج التجريبي.

أما المناهج الكيفية (البحوث التفسيرية أو التأويلية). فهي تساهم في تزويد الانسان بالفهم الكامل للواقع، لأنها جزء منه، ولا يمكن عزله عنه الا بأساليب اصطناعية تحت مسمى الموضوعية وعدم التحيز.[1]

ومن أهم المناهج الكيفية منهج دراسة الحالة، المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

ب_ تعدد الملاحظين:

يقوم هذا النوع من البحث على فرضية أنه كلما تعدد الملاحظون في ظاهرة معينة كانت نتائج البحث أكثر مصداقية ويقينية لأن التعدد يجعل الباحثين أكثر موضوعية وأكثر دقة وأكثر قربا من الوضع الاجتماعي[2].

ت _ تعدد أدوات جمع البيانات:

ويأخذ هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي شكلين رئيسيين هما:

_ تعدد أدوات جمع البيانات.

_ التعدد داخل الأداة نفسها.

فبالنسبة لتعدد أدوات جمع البيانات، فإنه يتمثل في استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، كأن يستخدم الباحث الملاحظة الاستبيان والمقابلة مثلا[3].

ويساهم هذا النوع من التعدد في الحصول على نتائج معمقة ودقيقة، ولكن يعاب عليه أنه يستلزم الوقت والجهد[4].

أما بالنسبة للنوع الثاني، فهو يعني استخدام أكثر من مقياس داخل الأداة نفسها، كأن يقوم الباحث باستخدام ثلاث مقاييس مختلفة داخل استمارة بحث واحدة.[5]

---

[1]– ميادة القاسم، مرجع سابق، ص ص: 536،540.

[2]– سامي عبد العزيز الدامغ، مرجع سابق، ص113.

[3]– المرجع نفسه، ص ص: 104،108.

[4]– خلالفة هاجر، مرجع سابق، بدون صفحة.

[5]– سامي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 114.

ثانيا: تطبيقات التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

يدخل القانون باعتباره، أحد فروع العلوم الاجتماعية تعداد العلوم التي يلزم لدراستها استخدام المنهج العلمي بكل نظرياته وخطواته، سواء تم ذلك على مستوى القانون الوطني أو القانون الدولي.

ويشهد المجال القانوني تطبيق الكثير من مناهج البحث العلمي والتي تلائم الظاهرة القانونية، إلا أن أصل المعرفة العلمية يبقى منحصرا في إطار منهجين أصليين هما: المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

1. الاستنباط والاستقراء أصل المعرفة العلمية:

إن المطارحة الأبستمولوجية بشأن أصول المعرفة العلمية قد انتهت في مجملها إلى حصرها في أصلين ثابتين، لم يجر الاتفاق على أحقية أي منهما بأن يكون المصدر الأول للمعرفة العلمية الصحيحة، هل هو الاستقراء أم الاستنباط؟.[1]

1-1المنهج الاستنباطي:

يمثل الاستنباط ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولا إلى جزئياتها.

وعلى ذلك فالمنهج الاستنباطي هو تلك الطريقة المنهجية الاستدلالية التنازلية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء من أجل الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل[2] .

وتقوم المعرفة العلمية التي مصدرها العقل والتأمل على ما يلي:

- الافتراض والتجريد.
- استخلاص مجموعة من النتائج عن الدراسة الواقعية للظواهر.

---

[1]- سعد الحاج بن جخدل، "**المعرفة العلمية: الإطار الابستيمولوجي والاصل المنهجي**"، Khaldounia Journal of Human And Social Sciences, 13/1/2021، ص104.

[2]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص: 133،134.

- التطور والزمن كفيلان بإعطاء جواب شاف عن صحة أو بطلان الاستنتاجات [1].

والمنهج الاستنباطي معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي ويوظف خاصة في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب هذا المنهج ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم في مقدمة أو رصد الأسباب ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيرا منطوق الحكم الذي يبنى على كل ما سبق، ويعد تطبيقا له[2].

1-2 المنهج الاستقرائي:

ينطلق الاستقراء من أن التجربة هي أساس المعرفة وأن العلم استقرائي.[3]

وعلى ذلك فالمنهج الاستقرائي هو تلك الطريقة العلمية الاستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء والتي يقوم بها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.[4]

أو هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات الذهنية في عملية المعرفة والتي تبدأ من الخاص إلى العام.[5]

ومن خلال التعاريف المقدمة للمنهج الاستقرائي، نحدد خصائصه وهي كالآتي[6]:

- يعتمد المنهج الاستقرائي على عناصر الحس والمشاهدة لبلوغ المعرفة العلمية بشأن الظاهرة المدروسة.

---

[1]- تومي آكلي، مرجع سابق، ص 32.

[2]- مجموعة من الباحثين، "**منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص120.

[3]- موريس انجرس، مرجع سابق، ص 30.

[4]- عبد الناصر جندلي مرجع سابق، ص134.

[5]- محمد طه بدوي، **منهج البحث العلمي**، المكتب العربي الحديث، بدون بلد نشر: المكتب العربي الحديث، بدون سنة نشر، ص 8.

[6]- عبد الناصر جندلي مرجع سابق، ص144.

- يدرس الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، وكما يجب أن تكون أي أنه منهج يجمع بين المثالية والواقعية.

2. أهم المناهج الفرعية في الدراسات القانونية.

يندرج المنهج الوصفي والمنهج المقارن ضمن المناهج الفرعية في اطار تصنيف مناهج البحث العلمي إلى مناهج أصلية وأخرى فرعية، وهناك من يعتبرها مجرد أدوات بحث لأنها لا ترق إلى درجة المنهج العلمي.

2-1 المنهج الوصفي:

عندما يريد الباحث دراسة ظاهرة معينة موجودة أمامه. فإن أول ما يقوم به تقديم وصف لها وجمع بيانات ومعلومات دقيقة عنها.

وعلى ذلك فالمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا، فالتعبير الكمي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الاخرى.[1]

ويعتبر المنهج الوصفي الأكثر شيوعا في الدراسات القانونية ويتكون من مجموعة من الخطوات أهمها[2]:

- تفحص مجال المشكلة وموضوعها من جميع جوانبها.
- تحديد المشكلة تحديدا دقيقا.
- وضع الفرضيات المتعلقة بالمشكلة.
- اختيار وتحديد طرق جميع البيانات والمعلومات.

---

[1]- نيللي محمد العطار، **مناهج البحث العلمي**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2014، ص114.

[2]- فضيل دليو، **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار هومة:ا لجزائر، دار هومة، 2014، ص 46.

- جمع البيانات وتصنيفها وتنسيقها في تنظيم معين.
- وضع قواعد لتصنيف البيانات.
- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- تحليل النتائج وتفسيرها علميا من خلال العلاقة بين النتائج والفروض وبعد إستخلاص التعميمات والاستنتاجات.
- كتابة البحث النهائي.

وتتنوع البحوث الوصفية بين الدراسات المسحية، دراسة العلاقات والدراسات التطورية.[1]

2-2 المنهج المقارن:

يعبر عن المقارنة بمعناها العام بأنها الوقوف على أوجه الاختلاف والانفاق بين الظواهر، أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة.

والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق [2].

ولقد شمل المنهج المقارن كل الدراسات الاجتماعية، بما فيها القانون، وهذا ما أكدته "مادلين غرافييتز Madeleine Grawitz " في كتابها "مناهج البحث العلمي"، حيث أكدت على أن المنهج المقارن هو ذلك المنهج المستخدم في جميع العلوم الاجتماعية كبديل التجريب "دركايم" مما يجعل من الممكن تحليل البيانات الملموسة عن طريق الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف والعناصر الثابتة، ولأنواع وتتوقف صلاحية هذا المنهج على الصرامة التي يطبق بها[3].

---

[1]- ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 60.

[2]- عبد الغفار رشاد القصيبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب: القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص243.

[3] - Madeleine Grawitz, Méthodes Des Sciences Sociales, Editions Dalloz, 1993 ; p363.

ولأنه ملائم كثيرا لدراسة الظاهرة القانونية، جاء تعريف المنهج المقارن على أنه المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاجتماعية والاقتصادية والقواعد القانونية التي تحكمها، بهدف الكشف عما يوجد بين تلك الظواهر والوقائع من صلات وعن أسباب نشوئها وتطورها، ونفس الامر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الظواهر والوقائع [1].

ومن خلال هذه التعاريف، نستنتج أن المنهج المقارن هو في حقيقته عملية عقلية تبحث في أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، والهدف من ذلك الحصول على معارف جديدة ودقيقة.

وللقيام بالمقارنة، يستوجب توافر مجموعة من الشروط أهمها[2] :

- تقوم المقارنة على أساس دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين على الأقل.
- فهم الظواهر محل الدراسة فهما عميقا والإلمام بكل المتغيرات التي لها علاقة بها.
- تجنب المقارنة السطحية والعمل على الغوص في تفاصيل الظواهر المقارنة بينها.
- تقييد الظاهرة المدروسة بعاملي الزمان والمكان.
- الالتزام بالحياد والموضوعية وعدم التحيز لظاهرة عن أخرى.
- لا يجوز مقارنة ما لا يقارن، حيث يفترض وجود أوجه شبه واختلاف بين الظاهرتين.

3. التكامل المنهجي في الدراسات القانونية

يعتمد الباحث في دراسته القانونية على العديد من المناهج العلمية الأصلية منها والفرعية، وقد يلجأ إلى توظيف أكثر من منهج واحد لتحقيق اهداف البحث.

والعبرة بالتعدد المنهجي تكمن في تحقيق التكامل والتناسق بين المناهج، وهذا ما نلمسه في البحوث القانونية كالآتي:

---

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 43.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

1_ تتميز الظاهرة القانونية بالحركية والتجديد، وهذا ما يجعل المناهج الاصلية (الاستدلالي والاستقرائي) يعجزان عن دراستها بالشكل المطلوب والذي يؤدي إلى السيطرة عليها.

2_ ينجح المنهج الوصفي كثيرا في تتبع الظاهرة القانونية حيث يستطيع أن يسجل سلوك الافراد ومواقفهم وميولاتهم وكذلك اتجاهاتهم.

3_ تحتاج الدراسات القانونية إلى إجراء دراسة تقييمية للنظم القانونية، وهذا ما يساهم في الحصول على معارف جديدة وتطوير قوانين الدول وهذا ما يوفره المنهج المقارن.

4_ يشمل المنهج الوصفي عددا من المناهج الفرعية أو الاساليب المساعدة، كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسات المسحية، أو الدراسات الارتباطية، الأمر الذي يساعد كثيرا في فهم الظاهرة والتعمق في تفاصيلها.

5_ إن تشعب العلوم القانونية أصبحت يستلزم توظيف الوصف، المقارنة، وتتبع الظاهرة في الفقه والتشريع والقضاء، وهذا ما يستوجب تطبيق المنهج الوصفي والمقارن وحتى الاستقرائي.

6_ يبقى أن لكل منهج مزاياه وعيوبه، نقاط قوته وضعفه والتزاوج بينها في إطار التكامل المنهجي يخدم البحث ذاته، الفرد، المجتمع والبشرية كاملة، لأنه يعتبر إعلانا عن أفكار جديدة، التعريف بباحثين جدد ونشر العلم والمعرفة.

ثالثا: تقييم التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

يستخدم الباحثون في دراستهم مناهج علمية مختلفة قد تقتصر على توظيف منهج واحد. وقد تتجاوز أكثر من منهج في بحث واحد، ويتوقف ذلك على عدة أمور أهمها: موضوع البحث وخصائصه، نظرة الباحث إلى المناهج، وما إذا كان بعضها يمثل مناهجا أساسية، ويرى أن الأخرى مناهجا فرعية، والمجال الذي تنتمي إليه الدراسة...الخ.

وبين وحدة المنهج وتعدد المناهج، يسعى الباحث إلى فهم الظاهرة المدروسة بكل جزئياتها في إطار بحث علمي، يلتزم فيه بالكثير من أدبيات البحث الناجح والهادف إلى إيجاد حلول

لمشكلات يعاني منها المجتمع حيث التكامل المنهجي أحد أهم مقومات الأسلوب العلمي في دراسة الظواهر ومواجهة المشكلات الناتجة عنها.

1. مزايا التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

يرى العديد من الباحثين أن استخدام أكثر من منهج علمي في الدراسة يعتبر إضافة للبحث والباحث في حد ذاته لأنه يحقق الكثير من المزايا، أهمها:

– يهدف التعدد المنهجي إلى تحقيق أكثر قدر من الموضوعية، وتعني الموضوعية في البحث العلمي، الابتعاد عن الذاتية وإصدار الأحكام العشوائية من غير دليل، كما تحمل أيضا معنى الصدق والأمانة في تناول قضايا البحث العلمي.[1]

والباحث القانوني يجد صعوبة في تحقيق الموضوعية أثناء بحثه في الظاهرة القانونية، خاصة وأنه يعتمد على الملاحظة، والتي تعتبر من أكثر أدوات البحث العلمي عرضه للتحيز والتأثر بالظاهرة، لذا فإن تعدد الملاحظين يقلل من احتمال التحيز ويزيد في موضوعية البحث ومصداقية نتائجه.[2]

– يعمل التعدد المنهجي على التقليل من احتمالات الخطأ في البحوث العلمية.

_ يساعد التعدد المنهجي على فهم الظاهرة بشكل معمق من خلال دراستها من عدة زوايا مختلفة.

- يعتبر ضرورة منهجية لتحقيق التكامل المنهجي من خلال الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي[3].

- يساعد التعدد المنهجي على تجاوز القصور الموجود في كل منهج، حيث أن لكل منهج نقاط قوة ونقاط ضعف.

---

[1]– تومي أكلي، مرجع سابق، ص 75.

[2]– سامي عبد العزيز الدامغ، مرجع سابق، ص 117.

[3]– هاجر خلالفة، مرجع سابق، بدون صفحة.

- يساعد التعدد المنهجي الباحث على الانفتاح الذهني وتملك مهارات بحثية كالتحليل والتفسير والنقد والتي تمكنه من تحقيق أهدافه.

- يعبر التعدد المنهجي عن التفكير السائد في مجتمع معين وزمن معين، حيث تتحد جهود العلماء لتوفر مناهج متقدمة من التفكير العلمي، تزيد من قدرة الإنسان على التحكم في كل الظواهر المحيطة به.

2.عيوب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

يصف بعض الباحثين ظاهرة التعدد المنهجي "بالأزمة" أو "الإشكالية" أو "الجدلية"، على أساس الإشكاليات التي تظهر عند استخدامه في البحوث العلمية، وهذه أهمها[1]:

* استخدام أكثر من منهج علمي يورط الباحث، يفقده التحكم في الموضوع، وعدم رسم صورة متكاملة عن الظاهرة، الأمر الذي يتسبب في الوصول إلى نتائج متعارضة.

* إن عدم تمكن الباحث من تحقيق التكامل المنهجي قد يؤدي به إلى الخروج عن حدود الدراسة ومشكلة البحث الرئيسية.

* يكلف استخدام التعدد المنهجي الكثير من الوقت، الجهد وحتى المال كذلك.

* إن استخدام التعدد المنهجي قد يؤدي إلى حدوث عدم اتفاق بين الملاحظين حول ما يلاحظونه وهذا ما يعرقل سير البحث ونجاحه.

بعد استعراضنا لإيجابيات وسلبيات التعدد المنهجي في البحوث العلمية، نستطيع القول أن استخدامه يستحق المجازفة لأن من خصائص البحث العلمي التجديد، الحركة والإبداع، وهذا ما يحققه التعدد المنهجي بشرط قدرة الباحث على التحليل والربط والتفسير تحقيقا لما يسمى بالتكامل المنهجي.

ركزنا في هذا البحث على ظاهرة التعدد المنهجي في الدراسات القانونية خاصة في جزئه المتعلق بتوظيف أكثر من منهج علمي في البحث الواحد.

[1]– سامي عبد العزيز الدامغ، مرجع سابق، ص ص: 118– 119.

وانطلاقا من خصوصية الظاهرة القانونية، ومرورا باستعراض أهم تطبيقات التعدد المنهجي في البحث القانوني، وصولا الى دراسة تقييمية، نؤكد على أهميتة في إعداد بحث علمي ناجح من حيث الشكل والموضوع.

ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا الى مجموعة من النتائج هذه أهمها:

- تحتاج كافة العلوم للمناهج العلمية لدراسة الظواهر ومواجهة المشكلات الناتجة عنها.
- يختار الباحث المنهج العلمي الملائم لدراسته، وأن هذا الاختيار ليس هو الهدف بعينه بل هو وسيلة لتحقيق أهداف البحث وغاياته.
- يمثل التعدد المنهجي ضرورة فرضتها العديد من العوامل مثل: تعقيد الظاهرة في حد ذاتها، تطور التفكير العلمي، الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
- إن العبرة ليست باستخدام أكثر من منهج واحد، بل تكمن في تحقيق التكامل المنهجي، حيث أن لكل منهج مزايا وعيوب يكملها توظيف منهج آخر في الدراسة.
- يعكس التعدد المنهجي مهارات الباحث في تعامله مع الظاهرة بكل متغيراتها، انفتاحه الذهني، وتطبيقه السليم لكل خطوات المنهج العلمي.

وبين تحفظ بعض الباحثين من استخدام أكثر من منهج في الدراسة، وجرأة آخرين في ذلك، نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها التشجيع على توظيف مناهج متعددة في البحوث العلمية، وهذه أهمها:

- ضرورة التزام الباحث بالحياد والموضوعية.
- الفهم العميق للظاهرة المدروسة.
- قدرة الباحث على التركيب المنهجي، ومعرفته الكاملة بكيفية تطبيق خطوات كل منهج.

- تشجيع البحوث الجماعية، لأنها تساهم في زيادة القدرة على العمل لدى الباحث وتحقيق نتائج أكثر من العمل الفردي.
- تنظيم ندوات علمية حول تطبيق المناهج العلمية في الدراسات القانونية، لان كل التركيز يكون على المواضيع الخاصة بكيفيات إعداد بحث علمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر:

- **القواميس:**

- المنجد في في اللغة والإعلام ، ط37، بيروت، منشورات دار المشرق، 1998، ص527.

II. قائمة المراجع:

أولا- اللغة العربية:

الكتب:

1.أحمد خروع، **المناهج العلمية وفلسفة القانون**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

2.إدريس فاضلي، **الوجيز في المنهجية في البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

3.إدريس فاضلي، **مدخل للعلوم المنهجية وفلسفة القانون**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

4.آكلي تومي، **مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي**، الجزائر: برتي للنشر.

5.براء منذر كمال عبد اللطيف، **أصول البحث القانوني :التقليدي والإلكتروني**، جامعة الموصل: دار ابن الأثير للطباعة 2011.

6.بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

7.جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار الوفاء للطبع والنشر، 2001.

8.حسن عبد المنعم، **إعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية**، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996.

9.حسين عقيل، **فلسفة منتهج البحث العلمي**، مصر: مكتبة مدبولي، 1999.

10. حلمي محمد الحجار ، **راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2010.

11. رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية** ، دمشق: دار الفكر، 2000.

قائمة المصادر والمراجع

12. رجاء وحيد دويدي، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دمشق: دار الفكر، 2000.

13. رشيد شميشم، **مناهج العلوم القانونية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2006.

14. رقية سكيل، **منهجية إنجاز البحوث العلمية(دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية)**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.

15. صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

16. عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

17. عبد الرحمان عدس، **أساسيات البحث التربوي**، عمان ، دار الفرقان،1999.

18. عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمج العيسوي، **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**، بيروت: دار الراتب الجامعية 1997.

19. عبد الغفار رشاد القصيبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب: القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

20. عبد الله محمد الشريف ، **مناهج البحث العلمي**، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، بدون بلد نشر، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر.

21. عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع ، النشأة والتطور**، بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999.

22. عبد المنعم نعيمي، **تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة**، الجزائر، دار بلقيس، بدون سنة نشر.

23. عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005.

24.العربي مجيدي، **الدليل المنهجي لإعداد وكتابة وثيقة، قسم العلوم الإسلامية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

قائمة المصادر والمراجع

25. عزيز داوود، **مناهج البحث العلمي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، 2006.

26. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط3، الجزائر: د م ج،2001.

27. عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

28. فاطمة عوض صابر، مرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،2002.

29. فضيل دليو، **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار هومة:الجزائر، دار هومة، 2014.

30. فوزي غرايبية وآخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط 7، دار وائل للطبع والنشر، 2002.

31. ماجد محمد الخياط، **أساليب البحث العلمي**، الأردن: دائرة المكتب الوطنية، 2010.

32. محمد السعيد جعفور، **مدخل إلى العلوم القانونية**، ج1، الوجيز في نظرية القانون: الجزائر، دار هومة،2014.

33. محمد سامي ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، بدون دار نشر، دار المسيرة، 2016.

34. محمد شفيق، **البحث العلمي**: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.

35. محمد صبري فؤاد النمر، **التفكير العلمي والتفكير النقدي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

36. محمد طه بدوي، **منهج البحث العلمي**، المكتب العربي الحديث، بدون بلد نشر: المكتب العربي الحديث، بدون سنة نشر.

37. محمد مبارك محمد الصاوي، **البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 1992.

قائمة المصادر والمراجع

38. محمود مصطفى حلاوي، **منهجية البحث الأكاديمي** ، بيروت : دار الأرقم ، 2008.

39. مريد يوسف الكلاب، **أسس البحث العلمي:** أهميته- مناهجه- كيف تكتب بحثك، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2018.

40. مصطفى محمود أبو بكر، وأحمد عبد الله اللحلح، **مناهج البحث العلمي**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2017.

41. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، الجزائر: دار القصبة للنشر، بدون سنة نشر.

42. نيللي محمد العطار، **مناهج البحث العلمي**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2014.

43. هالة اسماعيل بغدادي، **صناعة المعرفة وقيود الحرية**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، 2011.

المقالات العلمية:

1.بوبكر الصديق بن شويخ،" **تكامل المناهج الكمية والكيفية في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، موقع أنفاس نت: من أجل الثقافة والإنسان، 2 جانفي، 2022.

2.سامي عبد العزيز الدامغ، "**التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملائمته للعلوم الاجتماعية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1996.

3.سعد الحاج بن جخدل، "المعرفة العلمية: **الإطار الابستيمولوجي والاصل المنهجي**"، Khaldounia Journal of Human And Social Sciences, 13/1/2021.

4.سلمى حنفي، "**أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية دراسة بعض الإشكاليات**"، مجلة دراسات المستقبل العربي، العدد العشرون، المجلد التاسع، 2019.

5.شريف خاصة، "**الأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد16، العدد01، 2019.

قائمة المصادر والمراجع

6.عبد الباسط هويدي، **فتيحة زايدي،"المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة"**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد1؛جمادى الثانية/رجب 1438هـ – مارس 2017.

7.علال قاشي، **"المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية"**، مجلة الاستيعاب، العدد7، جانفي 2021.

8.مجموعة من الباحثين، **"منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية"**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019.

9.ميادة بلقاسم، **"مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع"**: دراسة سوسيولوجية تحليلية، المجلة العربية للنشر العلمي ASJP، العدد الواحد والثلاثون، 2 أيار 2021.

10.هاجر خلالفة، **"إشكالية التعدد المنهجي في العلوم السياسية"**، ورقة منشورة في كتاب أعمال مؤتمر تمتين أدبيات البحث العلمي، ديسمبر،2020.

المطبوعات الجامعية:

1.أيوب عباس، **منهجية البحث العلمي**، مطبوعة ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر تخصص: تدريب وتحضير بدني ورياضي، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

2.عبد القادر حوبة، **مناهج العلوم القانونية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى، 2010/2009.

3.فوزية فتيسي، **منهجية البحث العلمي**، محاضرات ألقيت وقدمت إلى طلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون أسرة ، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي1945، قالمة 2021/2020.

4.مدني احميدوش، **الوجيز في منهجية البحث القانوني**، الطبعة الثالثة، كلية الحقوق فاس، 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. F-Whitney **; Element of Research** ; New york ;1994.
2. Madeleine Grawitz, **Méthodes Des Sciences Sociales**, Editions Dalloz, 1993.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة:.....**1**

المحور الأول: مقدمة في البحث العلمي.....**2**

I. العلم والمعرفة العلمية:.....**3**

أولا: مفهوم العلم.....**3**

1. تعريف العلم.....3

2. خصائص العلم:.....4

3. أهداف ووظائف العلم:.....6

ثانيا: مفهوم المعرفة العلمية.....**7**

1. تعريف المعرفة العلمية:.....8

2. خصائص المعرفة العلمية:.....9

3. تصنيف المعرفة:.....11

ثالثا: العلاقة بين العلم والمعرفة.....**12**

II. مفهوم البحث العلمي:.....**14**

أولا: تعريف البحث العلمي وبيان أهميته.....**14**

1. تعريف البحث العلمي:.....14

2. أهمية البحث العلمي:.....17

ثانيا: خصائص البحث العلمي.....**18**

ثالثا: أنواع البحوث العلمية.....**19**

1. تصنيف البحث العلمي على أساس طبيعته العلمية.....20

2. تصنيف البحث العلمي على أساس الباعث إلى إعداد البحث.....22

3. ثالثا: تصنيف البحث العلمي على أساس الغاية أو الهدف النهائي.....23

4. رابعا: تصنيف البحث العلمي على أساس الوسائل 25

قائمة المحتويات

رابعا : أدوات البحث العلمي: 27

1. الملاحظة:.... 28

2. الاستبيان: 33

3. المقابلة: 36

III. تقنيات إعداد بحث علمي: 42

أولا: مراحل إعداد بحث علمي 42

1. مرحلة اختيار الموضوع: 42

2. مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها: 47

3. مرحلة القراءة والتفكير: 49

4. مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع: 51

5. مرحلة جمع وتخزين المعلومات: 53

6. مرحلة الكتابة: 56

ثانيا: أجزاء البحث العلمي 59

1. العنوان: 59

2. المقدمة: 60

3. المتن أو الجذع الرئيسي لموضوع البحث: 63

4. الخاتمة: 64

5. الملاحق: 65

6. الفهارس: 65

7. الملخص: 67

المحور الثاني: مناهج البحث العلمي..... 68

I. مفهوم مناهج البحث العلمي: 69

أولا: تعريف مناهج البحث العلمي وبيان خصائصه..... 70

قائمة المحتويات

1. تعريف مناهج البحث العلمي 70
2. خصائص المنهج العلمي..... 71

ثانيا: نشأة وتكوين علم المناهج..... 71

ثالثا: تصنيفات المناهج العلمية 73
1. التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي 74
2. التصنيفات الحديثة لمناهج البحث العلمي 74

II. أهم مناهج البحث العلمي تطبيقا في البحوث القانونية 77

أولا: المنهج الوصفي..... 78

ثانيا: المنهج المقارن 86

ثالثا: إشكالية تطبيق المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية..... 93

III. التعدد المنهجي في الدراسات القانونية: 97

أولا: حاجة الظاهرة القانونية إلى التعدد المنهجي..... 97
1. تعريف الظاهرة القانونية..... 98
2. أسباب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية..... 99
3. أنواع التعدد المنهجي. 103

ثانيا: تطبيقات التعدد المنهجي في الدراسات القانونية 105
1. الاستنباط والاستقراء أصل المعرفة العلمية: 105
2. أهم المناهج الفرعية في الدراسات القانونية. 107
3. التكامل المنهجي في الدراسات القانونية..... 109

ثالثا: تقييم التعدد المنهجي في الدراسات القانونية 110
1. مزايا التعدد المنهجي في الدراسات القانونية 111

قائمة المحتويات

2. عيوب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.....112
قائمة المصادر والمراجع:.....**115**
قائمة المحتويات:.....**121**